

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.17
26 October 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرةالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف (الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(اليمن)	السيد الحداد (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(بلغاريا)	السيد غانيف (الرئيس)	: <u>شم</u>
(الكويت)	السيد أبو الحسن (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(بنين)	السيد هولو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

خطاب فخامة الأب جان - برتران أريستيد ، رئيس جمهورية هايتي

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61265 51762 (٩٢)

- ١ (أ-١) -

المحتويات (تابع)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

- السيد رحمن (بنغلاديش)
- السيد مانيتسكي (امتونيا)
- الامير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية)
- السيد فروتوس فايسكين (باراغواي)
- السيد ناتشابا (توغو)
- السيد منينديز بارك (غواتيمالا)
- السيد سي (غامبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

خطاب فخامة الاب جان - برتران اريستيد ، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب

من رئيس جمهورية هايتي .

امطّح الاب جان - برتران اريستيد ، رئيس جمهورية هايتي ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف

بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية هايتي ، فخامة الاب جان - برتران اريستيد

وآدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس اريستيد (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرني أن أحييكم باسم

شعب هايتي ، يا سيدي ، وأن أتقدم اليكم بأحر تهانينا على انتخابكم لرئاسة الجمعية

العامة في دورتها السابعة والاربعين .

ويسعدني أيضا أن أحيي ملكم السيد سمير الشهابي والامين العام الجديد السيد

بطرس بطرس غالي ، الذي أتقدم إليه بأخلص التهاني على توليه منصبه المشقل

بالمسؤولية .

يسعدني أن أحيي الدول الأخوات التي انضمت للتو إلى أسرتنا العظيمة هذه وأن أرحب بها بيننا .

إن شعب هايتي لا يسهه ، كعهده دائما ، إلا أن يحيي تحية خاصة للرئيس كارلوس أندريز بيريز وشعب فنزويلا .

وإذ نشرف على الدخول في حقبة الألف عام الثالثة ، فإن الإشارات الواضحة على التلوث السياسي تدعونا جميعا إلى الحوار بنية بناء حضارة تقوم على السلم بصورة تدريجية .

لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة إمكانات جديدة للسلم والتعاون في العالم . بيد أن بؤر التوتر ونشأة صراعات إقليمية جديدة تركت آثارا سيئة على العلاقات الدولية . وقد أدى التلوث السياسي على الصعيد العالمي إلى صراعات مسلحة ، وحروب ، ومذابح ، وانقلابات على النظم الديمقراطية . ونود بالتالي أن نطلب إليكم بتواضع شديد أن تشاطرونا النعم الثمانية للديمقراطية اللازمة لحضارة تقوم على السلم . تتمثل أولى نعم الديمقراطية في مباركة أولئك الذين يدافعون عن الديمقراطية ، والدعوة إلى إحلال السلم بينهم . وإن إدانة انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لتعبير عن رغبة الأمم المتحدة في الدفاع عن المبادئ والحقوق الديمقراطية لشعب هايتي . ونود أن نعرب لكم عن جزيل الشكر في هذا الشأن .

إن إقامة حضارة تقوم على السلم على المستوى العالمي تتطلب بالضرورة إعادة النظام الدستوري إلى هايتي حيث تسفك الدماء ، وتتكدس الجثث ، ويكف الكبت . ويمثل الانقلاب في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية . ومن هنا كانت الأشهر الـ ١٢ هذه رمزا لجريمة مزدوجة في حق الإنسانية . فلنعرب عن الأمل بأن يفتح الباب السني يسمح أخيرا بأن يحل السلم بيننا من جديد .

(تكلم بالكريولية)*

(تم واصل بالفرنسية)

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة وفقا لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

قبل خمسة أيام من انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ، تصاعدت صيحات شعب هايتي هنا في محفل الأمم المتحدة تنادي "بالديمقراطية أو الموت" .
 ونيابة عن ٣ ٠٠٠ شخص اغتيلوا على أيدي أعداء الديمقراطية تتصاعد صيحات شعب هايتي نفسها بنفس القناعة ، ومن نفس هذه المنمة منادية "الديمقراطية أو الموت" وعلى كل من يرغب في السلم أن يدافع عن الديمقراطية .

(تكلّم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

فليحل السلم من جديد في هايتي :

وليعد السلم أيضا الى يوغوسلافيا والصومال . إن جمهورية هايتي تدين أعمال الإرهاب والإبادة الجماعية التي أدت الى هذه الغزائع المروعة . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يظلم بمسؤولية بناء حضارة تقوم على السلم بصورة تدريجية .
 وتتمثل النعمة الثانية للديمقراطية في مباركة أولئك الذين يدعون الى النمو الاقتصادي لان السلم والبؤس الاقتصادي أمران متنافران .

(تكلّم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

ولقد سجل الانتاج العالمي انخفاضا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ففي العام الماضي بلغ ٠,٥ في المائة . وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تدهورا مشيرا في البلدان النامية مما أفضى الى فقر دون المستوى البشري والى امساء استخدام المخدرات وزيادة الجرائم .

ويستأثر ٢٠ في المائة من أغنى أثرياء العالم ب ٨٢ في المائة من الدخل العالمي بينما لا يبلغ ما يحصل عليه ٢٠ في المائة من أفقر فقراء العالم سوى ١,٤ في المائة من الدخل العالمي . ويعيش اليوم ١,٢ بليون من الفقراء في البلدان النامية .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى احدى لغات الجمعية العامة

وفقا لما تقتضيه المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

وسوف يصل عددهم في عام ٢٠٠٠ الى ١,٣ بليون نسمة كما يصل في عام ٢٠٢٥ الى ١,٥ بليون نسمة .

بيد أن المبدأ الأساسي للقانون الدولي العام هو مبدأ المساواة . وفي هذا السياق ، يذكرنا أرسطو بأن السياسة تتطلب وجود علاقة تقوم على التبادل والتوازي يعامل في إطارها المواطنون على قدم المساواة ولا يحصل أي منهم على أكثر أو أقل من غيره .

(تكلم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

ويذكرنا أيضا هوف ، أستاذ علم الاخلاق والفلسفة السياسية ، في كتابه المعنون "العدالة الاجتماعية" بأن أفلاطون وأرسطو قدما لنا بصورة عامة العديد من الأسباب التي تدلل على أن الحياة الجماعية يعود بالفائدة على كل من يشارك فيها . وهكذا فإن العلاقات يجب أن تحكمها القوانين : القوانين التي ينبغي احترامها ، والقوانين التي يجب عدم تجاوزها ، أي قوانين في مجتمع القانون . والعدالة ينبغي أن تكون ، كما هي بالفعل ، عصب حياة الاقتصاد . كيف لنا أن نبني حضارة تقوم على السلم إذا لم يكن هناك نمو بشري واقتصادي على المستوى العالمي ؟

إنه للأسف عالم يموت فيه في كل عام ٣ ملايين طفل بأمراض يمكن منع الإصابة بها بالتطعيم . ويعاني كل طفل من ثلاثة أطفال من سوء التغذية . وقد نتساءل عن سبب كل هذه المعاناة . هل يجب للمعاناة والثروة أن تمسك إحداهما بخناق الأخرى ؟ الجنوب يعيش فيه ٧٧ في المائة من سكان العالم ولكنه لا يحصل سوى على ١٥ في المائة من الدخل العالمية . وفي أمريكا اللاتينية يسيطر ١٧ في المائة من أصحاب الأرض على ٩٠ في المائة من الأراضي .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى احدى لغات الجمعية العامة وفقا لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

كيف لنا أن نتكلم عن السلم عندما تتحول الحقوق المدنية المتكافئة الى عدم
تكافؤ اجتماعي واقتصادي ؟ هذا تباين مرّ ، وتناقض مذهل لانه يمثل انتهاكا لحقوق
الإنسان .

بل إن الأمر في بلدنا هايتي - أمواً من ذلك . ولا بد أن يجري على نحو ديمقراطي تحويل تلك الهياكل الامتقالية التي ورثناها الى هياكل دعامتھا المشاركة والعدالة : المشاركة من جانب كل فرد ، والعدالة للجميع ، والشفافية في كل الامور . وهكذا ، نتخلص من عبء هذا الميراث الامتعماري الذي تبينه بوضوح وجلاء الاحماءات التالية :

أكثر من ٤٥ في المائة من الدخل الوطني ، في أيدي واحد في المائة من السكان ؛ و ١,٨ طبيب لكل ١٠ الاف نسمة ؛ و ١,٩ ممرضة لكل ١٠ الاف نسمة ؛ وفي مستشفياتنا ال ٥٦ المزعومة لا يوجد سوى ١,٥ سرير لكل ألف مريض ؛ و ٥٩ في المائة من سكان الحضر و ٣ في المائة من سكان الريف فقط يحملون على مياه الشرب ؛ و ٨٥ في المائة من السكان أميون بالرغم من ذكائهم المتوقع . " الامية " لا تعني " الغباء " . تقع على عاتقنا مسؤولية جسيمة للنهوض بعمالة منتجة مجزية . ونحن منخطط للقيام بذلك عن طريق تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة واتخاذ تدابير اقتصادية وسطى فعالة .

لذا ، سیتعين علينا كالمعتاد أن نجعل الفرد الانسان محور التنمية وأن نمكن الامواق من الاداء الملائم وأن نعالج أوجه القصور وأن نقوم بوضع البنى الاساسية المادية وأن ندعم أنشطة المملحة العامة ، وأن نطور علاقات يسودها الوثام مع القطاع الخاص ، وأن نحاضل ضد هياكل الفساد .

إن العملية الدستورية متضمن مشاركة الجميع والعدالة للجميع . إن الوحدة في التنوع هي حقا الصورة المجللة للطوبولوجيا السياسية التي يمكن فيها الموامة على نحو ديمقراطي بين وجهات النظر المختلفة .

كلما زادت المساواة في الحقوق المدنية انخفض الإجحاك في الميدان الاقتصادي الاجتماعي . وأكرر : كلما ازدادت المساواة في الحقوق المدنية انخفض الإجحاك في المجال الاقتصادي الاجتماعي .

(تكلّم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

تشاطر جمهورية هايتي الشعوب الفقيرة المنبوذة التي تموت جوعاً معاناتها .
 فهناك العديد من المشردين الذين يسمون بلا جدوى لاستعادة ما هو من نصيبهم .
 وإذ نوجه شكرنا سلفاً الى جميع أصدقاء هايتي الذين يرغبون في إرسال
 المساعدة الإنسانية إليها ، فإننا نود أن نطلب إليكم - أيها الأصدقاء - أن تقوموا
 مع الحكومة الدستورية لجمهورية هايتي وتلك المنظمات غير الحكومية التي تصاحب شعب
 هايتي في مسيرته صوب الديمقراطية ، بتنسيق توجيه المعونة الإنسانية .
 رغم الجدل الذي أشير حول فكرة الحظر ، فإن شعب هايتي يود أن يكرر الموافقة
 على الحظر . فليكن هناك حظر حقيقي شامل كامل ؛ وليكن هناك ، ثانياً ، وقفاً لتدفق
 الأسلحة الجديدة التي تضح بصورة مستمرة الى هايتي ؛ وثالثاً ، اذا ما امتدعى الأمر
 فرض مقاطعة كاملة لتحقيق هذا فإن شعب هايتي سيرحب بها . واسمحوا لي أن أشكركم من
 صميم قلبي على كل الجهود التي بذلتموها بالفعل وعلى الدعم الذي تعتمزون تقديمه
 إلينا .

إن فترة سنة مدة طويلة جداً ؛ إن فترة اثني عشر شهراً مدة طويلة جداً .

(تكلّم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

إن النعمة الديمقراطية الثالثة هي : طوبى للذين يقولون بشجاعة بطولية
 لا للافلات من العقاب ، ولا للانتقام ، ونعم للعدالة .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى إحدى لغات الجمعية العامة
 وفقاً لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

(تكلم بالانكليزية)

لا ملم بلا عدالة !

(واصل بالفرنسية)

إن رفض مباركة الافلات من العقاب جزء من قاموس العدالة والاخلاق . وتنص المادة ٤٢-٣ من دستور جمهورية هايتي على أن :

التجاوزات وأعمال العنف والجرائم التي يرتكبها ضد المدنيين مسؤول عسكري في ممارسة واجباته تقع تحت طائلة محاكم القانون العام .
لقد تم في أقل من عام واحد اغتيال ٣ ٠٠٠ شخص ؛ وأصبح هناك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ سياسي ؛ وفر مئات الآلاف من المواطنين من جميع أرجاء البلاد ؛ ووقع أكثر من مائة صحفي ضحية لارهاب الجيش ؛ وتم تكميم الصحافة واغتيال القساوسة وضربهم وسجنهم ، وتعرضت حياة المونسنيور ويبي روميلوس للخطر ؛ ويجري على نحو مستمر اظهاد القساوسة والراهبات وأعضاء الاخويات الكنسية من الناس العاديين . أما النقابات العمالية والمهنية الاجتماعية والشعبية والريفية فإنها تتعرض للتفكيك أو الاستهداف على نحو منتظم . ويجري اظهاد عدد كبير من البرلمانيين وقد اغتيل أحد النواب بوحشية . فالدماء تسفك والجثث تتراكم . ولم تشهد هايتي قط مثل هذه الدكتاتورية الوحشية الدموية .

وبالرغم من أن كل الدول رفضت الاعتراف بهؤلاء المجرمين ، اعترف الفاتيكان بهم ، وهي الدولة الوحيدة التي اختارت أن تبارك الجرائم التي يتعين عليها ادانتها باسم رب العدالة والسلام . يالها من فضيحة !

ونتيجة لهذا الافلات من العقاب حرق هؤلاء المجرمون في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ميم لافاغي سيلافي . وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ أحرق هؤلاء المجرمون أنفسهم أربعة أطفال مشردين وهدموا ملجأهم ، وفي ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، حرق نفس هؤلاء المجرمين كنيسة القديس جان بوسكو ، فقتلوا فيها ٥٠ شخصا في وضع النهار عندما كانوا يحتفلون بالقربان المقدس .

لقد دمرنا الارواح البشرية . لكنهم لم ولن يفلحوا أبدا في تدمير حبننا .
فلتقض قوة الحب على ظلال الكراهية حتى تسطع منارة السلم من خلالها .
وفي ضوء هذا السلم الذي يكون فيه على حد قول اناكساغوراس " المرئي نافذة
على غير المرئي" ، قد يتساءل المرء : ما الذي كان يمكن أن يكون عليه موقف
الغاتيكان لو كانت هايتي يقطنها شعب أبيض ؟ وثانيا : ما الذي كان يمكن أن يكون
عليه موقف الغاتيكان لو كانت هايتي بولندية ؟ ثالثا : في تشرين الاول/اكتوبر
القادم سيكون البابا يوحنا بولس الثاني على بعد بضعة كيلومترات من هايتي ، فهل
سيكون السامري الطيب أم الكاهن . (لوقا ١٠: ٣٧-٣٠)
في الوقت ذاته نعرّب عن الحب والسلام للبابا ، لاننا لن يكون لنا فضل إن
أحببنا الذين يحبوننا فقط . (لوقا ٦: ٣٠)

إن النعمة الديمقراطية الرابعة هي : طوبى لمن يخفضون نفقات التسلح ويزيدون نفقات التنمية الانسانية .

إن النفقات العسكرية في العالم تمل الى مليوني دولار في كل دقيقة . ومنذ عام ١٩٤٥ سُنت ١٥٠ حربا تقريبا تسببت في قتل ما مجموعه ٢٠ مليون إنسان . وزادت البلدان النامية نفقاتها العسكرية على مدى العقود الثلاثة الماضية من ٢٤ بليون دولار الى ١٧٣ بليون دولار .

إن السلم يتميز بخفض المشتريات من الاسلحة وزيادة النفقات في مجال التنمية البشرية . ومما يؤسف له أن النفقات العسكرية في بلدنا أدت لا الى إحلال السلم بل الى مذبحه شعب مسالم . والجيش الذي يتكون من ٧ ٠٠٠ رجل يستأثر بنسبة ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية . وهناك تناقضات مذهلة . إننا لسنا الآن بمدد الكلام عن المخدرات . ولكن هناك بعض الضباط الفارقين حتى آذانهم في الاتجار بالمخدرات ، وهي مصدر للفساد بكل معنى الكلمة .

وفي مواجهة مثل هذا القدر الكبير من الفساد ، يردد الملايين من الضحايا فيما يبدو ما قاله فيقرون عندما تساءل : "الى متى تواصل الإساءة الى صبرنا يا كاتيلينا؟" لقد رفض الشعب ذلك الجيش رفضا قاطعا . ونحن لسنا بحاجة إليه . ويردد الشعب باستمرار القول : نعم للشرطة ولكن لا لجيش المجرمين . وهو يكرر ذلك لأي شخص يستمع إليه .

وتمشيا مع الدستور ، فإننا - نحن رئيس جمهورية هايتي - قمنا بالرد على الشعب بالعبارات التالية : نعم للجيش ، ولكن لا للجيش بحالته الراهنة . لا بد من تحرير الجيش من سيدراس وزمرته ، المسؤولين عن موت عدة آلاف من أبناء الشعب . وبمجرد أن يتحرر الجيش سيتم إدماجه في الدولة وسنرفع كفاءته الى المستويات الفنية العالية - ووفقا للدستور ، سننشئ قوة للشرطة ، منفصلة عن الجيش ، تكون كافية للحفاظ على السلم .

وتستبعد الدولة الديمقراطية الدستورية الاستبداد والطفيان والغوضى والسلطة المطلقة ، لان السلطة المطلقة تتسبب في فساد مطلق .

وسيسعد جمهورية هايتي أن ترى الأمم المتحدة تشكل لجانا تتكون من المدافعين عن حقوق الأفراد للتحقيق في انتهاكات الحقوق الأساسية التي ترتكب منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . إن وجود هذه اللجان في هايتي ضروري لتوسيع نطاق خبرتنا الطيبة التي اكتسبناها خلال انتخابات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

فليجتمع ممثلو الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية معا في هايتي على نحو عاجل حتى يمكن أخيرا أن تتحول القرارات القوية والدقيقة الى عمل مشعر ظاهر .
والنعمة الديمقراطية الخامسة هي : طوبى لم يقاومون التلوك السياسي لأنهم سيجعلون شمس السلام تسطع متلألئة .

إن الظلم المتعمد يشق طريقين متوازيين : الاستسلام والمقاومة . ونحن - أبناء وبنات ديسالين ، وتوسيه لوفرتير ، وشارلمان بيدالت - نقول لا للاستسلام ونعم للمقاومة .

إن شعب هايتي المتسامح مع المتعمسين ، المسالم مع دعاة العنف ، المرن مع المتشددين . لا بد له من أن يخوض المقاومة وأن يعبر صغوفه من أجل التحرير بقدر أكبر من الدينامية ، بغية تمهيد السبيل لإقامة مجتمع ديمقراطي .

نعم ، أبناء وبنات الحرية ،

أبناء وبنات الكرامة ،

إننا نرفض الاستسلام ،

إننا نختار المقاومة .

إن طريق المقاومة الرحب سيقودنا مرة أخرى الى تحقيق الاستقرار السياسي ، وهو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وفي الفترة من شباط/فبراير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أتاحت لنا فترة سبعة أشهر من السلام ، سبعة أشهر من الاستقرار السياسي ، سبعة أشهر من الأمن "الافلازي" .

(تكلم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

لقد أدت فترة الأمن تلك التي استمرت سبعة أشهر الى تمكيننا بطبيعة الحال من الحصول على ٥١١ مليون دولار من المنح أو القروض من ١٥ مانحا دوليا .
إنني أشيد بنساء هايتي اللاتي استطعن بروحهن العالية جعل تعليم المقاومة أكثر دينامية .

(تكلم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

فلنمبئ قوانا من خلال المقاومة السلمية والنشطة ، من أجل الدفاع عن حقوق الانسان بحماس . فإزدراء حقوق الانسان يعرض للخطر كل شيء تعزز به هايتي وكل البشرية .

(تكلم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

لقد قال بلوتارخ أن المشاهدة لا تقهر ، ونحن نقول إن المقاومة حياة عضوية متجددة .
وتقدم جمهورية هايتي التشجيع الى كل الرجال والنساء الذين يقاومون قوى الصراع في الغارات الخمس .
إننا نتابع عن كثب مفاوضات السلام في الشرق الاوسط ونأمل في أن تسفر عن التوصل الى اتفاق السلم الذي يحتاجه بشدة كل الرجال والنساء .
إن النعمة الديمقراطية السادة هي : طوبى للذين يدافعون عن الحقيقة ، لانهم مصدر العدالة والسلم .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى إحدى لغات الجمعية العامة وفقا لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

بل إن الحقيقة تظل أساس العدالة . وبوسع الانسان أن يستخدم العلوم لقتل الحقيقة أو لرعايتها ، ويصدق نفس الشيء على القوة السياسية . عندما يبحث القادة عن الحقيقة من خلال الموضوعية فإنهم يسهمون في صون السلم .

وتستطيع القوى الاقتصادية والقوى المناوئة للديمقراطية أن تنتهج استراتيجية قادرة على أن تتلاعب بالقطاع الإعلامي ، وأن تنشر بالتالي "الحقيقة" التي تخدم الاهداف القمعية . لذلك ينبغي أن تنهض القيم الاخلاقية لمعارضة التلاعب بالحقيقة أو أي قبول للحقيقة الفاسدة .

وبالنسبة لنا - نحن أبناء هايتي من الرجال والنساء على حد سواء ، يرتبط وجودنا بالجذور الذاتية لكياننا . وتزودنا هذه الجذور برحيق الحقيقة المجردة ، والهوية الإثنية والكرامة المعززة . ويصدق نفس الشيء على سياستنا الالافالازية . فنحن نحمل منها على رحيق الحقيقة المحررة والقيم الاخلاقية الديمقراطية .

فمن سقراط الى هيدغر ، ومن هيفل الى جان بول سارتر ، فإن قيم اخلاقنا السياسية تجعل من الضروري لنا أن نبحث عن الحقيقة فيما يتجاوز الاختلافات الفلسفية ، من مصدر الموضوعية ذاته بغية الوصول الى حضارة سلم في إطار الحقيقة .

وهذا ما دعانا الى اختيار الديمقراطية الدستورية لا الديمقراطية المصاحبة
بالفهم بما تنطوي عليه من انهيار سيكوباشي واضطراب هيكلتي وقوالب نمطية لفظية
وتفخيم الذات العليا الجماعية . ونحن بحاجة على الدوام الى علم نفسي سياسي قادر
على تعزيز السلام الاجتماعي وتحقيق المصالح الوطنية . أجل ! المصالح الوطنية -
مصالح البلد ! - أجل مصالح الأمة ! - وتفرض علينا مصالح الأمة تجاوز العلاقات
الشخصية من أجل انقاذ الأمة . وهذا يظهر من استمرار ٩٠ في المائة من شعب هايتي في
امرارهم على أن يقولوا "لا !" للمفتصبين بعد ١٢ شهرا من المقاومة . ويتبين ذلك في
تصميم أبناء هايتي الذين يعيشون في الشتات - أو "المحافظة المباشرة" - الذين نزلوا
الآن الى الشارع على نحو بطولي يدعوا الى الفخر . وهم في هذه اللحظة أكثر ممن
١٠٠ ٠٠٠ من أهل هايتي الاشداء ، ولهذا فهم يقولون "نعم" للديمقراطية .

لقد انعمت إرادتهم - أي إرادتنا - على الدفاع ، لا عن المصالح الفردية
ولكن عن مصالح الأمة . إن من النبل أن يموت المرء دفاعا عن العلم وعن الوطن !
أجل ، من النبل أن يموت دفاعا عن العلم والوطن .

(تكلم بالكريولية)*

(ثم واصل بالفرنسية)

ومتشرق شمس هذا السلام على كثير من البلدان . ويسعد جمهورية هايتي أن ترحب
بوجود الأمم المتحدة في كهبوديا حيث يسود التعطش للمدالة والسلم بعد عقدين من
الحرب والعزلة ومتشرق شمس السلام يوما في الكاريبي وأمريكا اللاتينية . وأثناء
المائة عام الأولى التي أعقبت وصول كريستوفر كولمبس الى أمريكا ، فقدنا أكثر من ٩٠
مليون انسان . وكان ذلك بداية لعملية إبادة الجنس . فلينشر دم أجدادنا الخصب في
الكاريبي وأمريكا . ولتمنحنا أرواحهم من لديها قوة وتحذو خطانا الى إحراز النصر
لخفارة السلام .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى إحدى لغات الجمعية العامة
وفقا لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

النعمة السابعة للديمقراطية هي طوبى لأولئك الذين يحبون بعضهم بعضا ، بغض النظر عن الطبقة والعنصر ، على طريقة "الافالاس" . عندما لا ينعم الانسان الاسود بالعيش في سلم ، فإن الانسان الابيض لا يستطيع أن ينعم بالسلم الذي يعيش فيه . وعندما لا ينعم الانسان الابيض بالعيش في سلم ، لا يستطيع الانسان الاسود أن ينعم بالسلم الذي يعيش فيه . دعونا نحب بعضنا على طريقة لافالاس . وليحل السلم على السود وهم يعيشون مع البيض . وليحل السلم على البيض وهم يعيشون مع السود ! وعندما لا ينعم الفقير بالعيش في سلم ، فإن الغني لا يستطيع أن ينعم بالسلم الذي يعيش فيه . وعندما لا ينعم الغني بالعيش في سلم ، لا يستطيع الفقير أن ينعم بالسلم الذي يعيش فيه . دعونا نحب بعضنا على طريقة لافالاس . فيحل السلم على الغني في عيشه مع الفقير ! وليحل السلم على الفقير في عيشه مع الغني .

تتطلب السياسة ، وفقا لما يقوله أرسطو ، علاقات متبادلة ومتناصفة حيث يعيش المواطنون جنبا الى جنب ولا يجوز لأحد أن يعلو على غيره . وحتى نصوص الوحدة من التنوع يجب أن نحب بعضنا بعضا على طريقة لافالاس . إن التطلع الى السلم متأصل في الطبيعة البشرية . فليخصب التطلع الى السلم السيادة العملية ، بما يضمن نمو الثقافات واحترام حقوق الانسان : الحق في العيش في حرية ، الحق في العمل ، حق المرء في الطعام حتى الشعب ، حق الفرد والمجموع في الجلوس على طاولة الديمقراطية الحق في أن نشارك إخواننا وأخواتنا في جنوب افريقيا مشاركة عميقة ، وجمهورية هايتي تدين بقوة الفصل العنصري . فالواقع أنه أشر من أثار العبودية ، وهو يؤدي يوما بعد يوم الى تآكل الكرامة البشرية .

وأخيرا ، النعمة الثامنة للديمقراطية . طوبى لمن يقفون على مشارف اللغمية الثالثة ، ويكتشفون الوجه الحقيقي لشعب هايتي . الحرية والكرامة والكبرياء : تلك هي القيم التي كتبت بحروف من ذهب على جبين هذا الشعب البطل الذي يسير رافعا رأسه ساعيا الى السلام . قبل خمسمائة سنة ألقى أملافنا بأنفسهم في البحر بحشا عن الحرية تاركين القوارب التي كانت تحملهم من افريقيا الى الكاريبي . وبعد خمسمائة سنة

ابتلع اليم آلفا من اللاجئيين السياسيين وهم يسعون الى السلم لان الهايتي يفضل الموت واقفا على قدمية على الحياة راكعا على ركبتيه .
ندعو الله الا يخفى وجه شعب هاييتي مرة أخرى - مرة أخرى - خلف وجه بابا دوك وسيدراس والتنتونس ماكوتس وكل الذين رفضهم هذا الشعب من أعماقه رفضا ديمقراطيا وأسقطهم الى الابد بيديه العاريتين . الحرية ! الكرامة ! الكبرياء ! نعم ! . وهو او هي من الذين يعرفون أبناء هاييتي في الشتات - او "المحافظة العاشرة" - يمكنهم ان يصيحوا كما صاح أرخميس : و "جدتها" ! وهو او هي من الذين يعرفون الشعب الهايتي داخل هاييتي يمكنهم القول أيضا ، مثل أرخميس : و "جدتها" ! لقد وجدت هاييتي ، حيث تمتد جذور الحرية التي زرعها توميان لوفيرتور ، تلك الجذور التي تتعرض أحيانا للقتال وأحيانا للضرب ، ولكنها لا تُهزم أبدا باسم الشعب وباسم أبناء الشعب وروحه القدس - آمين .

(تكلم بالكريولية)*

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية هاييتي على البيان الذي ألقاه لتوه .

أمطح الأب جان برتراند أريستيد ، رئيس جمهورية هاييتي من قاعة الجمعية

العامة .

* لم يوفر الممثل الترجمة الشفوية الى إحدى لغات الجمعية العامة

وفقا لما تقتضيه المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقف الجمعية العامة في هذه اللحظة وقفة متزنة عند مفترق طرق حاسم . إننا نعيش عصر الفرص والتحديات ، عصر الوعود والقتال ، عصر الآمال والآمال الخائبة . نحن ندخل ، بطرق شتى ، أرضا جديدة مجهولة . يجب أن نرتاد طريقنا الخاص بحذر وتروٍّ وإقتناع . ويجب ، قبل كل شيء أن نشير ونهزز روح الجماعة والالتزام والابتكار والتخيل التي تظهر الآن على نحو فريد ، في الوقت الذي نواجه فيه معا التحول غير المسبوق في الشؤون العالمية .

نحن جميعا على دراية بأهمية هذه اللحظة من التاريخ . إذ نحيا في العقد الأخير لقرن وألفية مضطربين . كما نخطو نحو عتبة قرن جديد - وعصر جديد - حاملين معنا طموحات شعوبنا في تحقيق حياة أفضل وأكثر رخاء ، حياة مسالمة ومحقة للأمال . وستحتفل الأمم المتحدة بعد ثلاثة أعوام من هذا التاريخ بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها . ومن المؤكد أن جهودنا في الفترة الفاصلة ستحدد مسيرتها فيما يتعلق بالأجيال المقبلة .

ولا ريب أن الأمم المتحدة لا تعدو أن تكون أداة معبرة عن رغبات الأطراف المكونة لها . وهي في الواقع الأداة الجماعية لتعزيز مصالح جميع الدول سواء أكانت ضعيفة أو قوية غنية أو فقيرة ، كبيرة أو صغيرة . ويرجع نجاحها أو فشلها أساسا إلى الاسهام الذي يجب على كل بلد على حدة الوفاء به تحقيقا لأغراضها ومبادئها . ويشكل المجموع الكلي لهذه الجهود المنفردة الأساس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة في حفظ السلم وكفالة العدالة وحقوق الانسان ، وتعزيز الميزة الأساسية التي نص عليها الميثاق والتمثلة في "أن ندفع بالبرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

وإنني أؤكد اليوم من جديد التزام بنغلاديش التام بتعزيز أهداف ميثاق الأمم المتحدة وقضية التعددية . والواقع ، أن هذا التزام دستوري . وأود ، بعد ذلك التأكيد ، أن أهدد على الفكرة الرئيسية الغالبة في بياني : وهي كيفية اسهام دولة صغيرة نسبيا في جعل هذه المنظمة أداة لها مقومات البقاء وقادرة على التعامل بفعالية وعلى نحو شامل مع جميع جوانب التنمية البشرية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية .

وتسمح لي ، يا سيادة الرئيس ، قبل أن استطرد في الكلام ، أن أضم صوتي إلى من وجهوا اليكم عبارات الشناء التي تستحقونها تماما ، وذلك بمناسبة انتخابكم للوظيفة السامية ، وظيفه رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وإنني واثق من أننا سوف نستشهد بمعرفتكم وخبرتكم في هذه الاوقات التي تواجهونها بالتحديات . وإنني على ثقة من أنكم ستضعون شرفا على المهمة التي تركها لكم منكمم اللامع السيد سمير الشهابي ، الذين ندين له جميعا من الاعماق .

ونُعرب عن التقدير الحار للأمين العام السيد بطرس غالي . فقد تولس المسؤولية وهو يقوم بتوجيه مسار منظماتنا في أكثر فترات التجديد والاحياء والانبعاش مدعاة للرهبة . نتعهد بأن نمد له يد الدعم والتعاون دون حدود لتعزيز مساعيه * . أود كذلك أن أرحب بين صفوفنا بعدد كبير من البلدان الجديدة التي شغلت أماكنها في الجمعية العامة هذا العام ، مما زاد عددنا إلى ١٧٩ دولة عضوا . ويمثل معظمها شعوبا حملت أخيرا على الحرية . إن وجودها لا يعزز فقط هدفنا المشترك بتحقيق عالمية المنظمة وإنما يضيف أيضا صوتا قويا يضيف مغزى على التعبير الذي تتضمنه الكلمات الأولى لميثاق الأمم المتحدة "نحن شعوب الأمم المتحدة" . ونحن نتطلع إلى العمل معها في تعاون وشيق وودي .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحداد (اليمن) .

لقد تناول المتكلمون السابقون باستفاضة طابع الوضع العالمي المعاصر والضغط الضخمة التي غيرت تغييرا جذريا العلاقات بين الدول والافراد ، وما أسفر عنه ذلك من ظهور اتجاهات ايجابية وسلبية . ولا أنوي تكرار هذا التحليل . يكفي القول إن هناك مهمة أسمى برزت وهي تتلخص في كيفية ترجيح الميزان بين القوى المتناقضة لصالح نشوء نظام عالمي جديد أكثر نفعاً وعدلاً ومسالمة .

إن إيجاد بيئة السلم هو لب الموضوع . ومن المفارقات أن يكون أساس مصادر النزاع عدم احراز التقدم في الاهداف التي نسعى الى تحقيقها - تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتحقيق رخاء أوسع مدى وتخفيف المعاناة الانسانية ، والحد من وجود واستعمال أسلحة الدمار الشامل .

وهناك بعض البواعث السلبية التي تدعو بلدان العالم الثالث للقلق الفعلي . والعامل الأولي هو القلق المتواصل إزاء ما يجري من تهميش مصالحها سياسيا واقتصاديا على السواء . كما أن انعزال الدول الكبرى وشواغلها الداخلية تهيئ احتمالات لوجود فراغ في السلطة مما يترتب عليه خطر المنافسة والهيمنة الاقليمية . وإن توزيع الموارد على محور الشرق - الغرب يمكن أن يحرم الجنوب من الموارد السياسية والاستثمارات . "ومما يضاعف هذه المخاوف ظهور قيود جديدة تطوق التعاون الانمائي - مثل نماذج الحكم الحسن ، والتدابير الجامدة للتكيف الهيكلي ، والمعايير البيئية ، والفحص الدقيق للخوفا والامتدادات العسكرية .

إن موضوع النقاش هنا هو درجة التصور . فالأمر إذن ليس في معارضة هذه التغييرات المسلم بالحاجة إليها ، إنما في مقاومة أي شكل من أشكال الإملاء بشأن الكيفية التي ينبغي تحقيقها بها . ولعل اتخاذ موقف مرن هو الوصفة المثلى في هذا الصدد . في الكثير جدا من الأحيان ، لم يحظ دور الشعوب بأي اهتمام مما تسبب في أضرار للمجتمع العالمي . وثمة تعبير صارخ على ذلك يتمثل في عودة ظهور ظاهرة تأكيد الذات القومية . لقد أدت هذه الظاهرة إلى إعمال حق تقرير المصير ، إلا أنها أشارت أيضا تناحرات عرقية وثقافية ولغوية كانت مكبوتة منذ أمد طويل ؛ وأطلقت العنان للتعصب والتطرف والعنف . ويحدث هذا في وقت يشهد ، بعد سنوات من الضغط الصامد ، عزل العنصرية والتمييز العنصري وتفكيك الفصل العنصري . وقد ولّدت هذه الميول قوى نابذة شديدة تعرّض الحدود الشابتة للخطر . وفي الوقت ذاته ، تضافر الفقر والمرض والجوع والقهر لإفراز تحرك مكاني واسع النطاق داخل الحدود الوطنية وخارجها : ١٧ مليون لاجئ و ٢٠ مليون مشرد على النطاق العالمي . لقد تضافر هذا كله ليخلق عمدا جديدا من انعدام الأمن ينبغي معالجته بكل ما يترتب عليه من تبعات .

إن المهمة الأساسية الماثلة أمامنا هي صياغة جدول أعمال عالمي جديد أكثر تركيزا وذي توجه عملي بغية النهوض بالسلام والتسامح والعدالة والتنمية . ومما له أهمية حاسمة أيضا أن يكون هذا الجدول متضمنا أهدافا زمنية ، وواضا في أولوياته ، ومكتملا في تمويله ، وفعالا بالنسبة لتكاليفه .

لقد اكتسب هيكل جدول الأعمال هذا وشكله مضمونا ملموما بالفعل . فقد عقدت أول قمة لأعضاء مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وتركزت حصيلة هذا الاجتماع على جدول أعمال من أجل السلام يشمل الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلم وما وصفه الأمين العام بعبارة "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" . وثمة اهتمامات جوهرية أخرى قُدمت ، أو ينتظر تقديمها ، منها ، في جملة أمور : القمة العالمية من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمخدرات ؛ ومؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية ؛ والقمة المعنية بحقوق

الإنسان لعام ١٩٩٣ ، والمؤتمر المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية . وتقتصر هذه الاسهامات باقتراحات بعيدة الاثر يجري الان بحثها لإصلاح المنظمة وتعزيبها وتحسين أداء العمل فيها لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بوصفها الجهاز الرئيسي للإدارة التعاونية لمشاكل العالم .

وإذا كان لهذه المنظمة العالمية أن تنجح وتزدهر ، فسيتوقف ذلك كثيرا على قابلية دولها الاعضاء ، كل على حدة ، على الازدهار وعلى الاسهام البناء في خدمة أهداف المنظمة ومقاصدها العظيمة . فالجهود الإيجابية التي يبذلها كل بلد تعزز على نحو تراكمي المحصلة النهائية لولاية الأمم المتحدة . فما الذي بوسع بنغلاديش أن تساهم به في هذا المشروع العظيم ؟

ينبغي أن يبدأ السعي نحو نظام عالمي جديد بتنظيم شؤوننا الداخلية . ففي منطقتنا ، تسعى بنغلاديش بصورة نشطة إلى المحافظة على زخم رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومصادقيتها ، وذلك بالنهوض بولايتها الاجتماعية - الاقتصادية في جوهرها وتهيئة مناخ عريض القاعدة لبناء الثقة ، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وحسم الخلافات الشائكة المعلقة دون حل عن طريق الحوار والتفاوض . وبوصفنا رئيس القمة السابعة المقبلة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، تقع على عاتقنا مسؤولية النهوض بهذه الاهداف بطرق أجلي وأكثر إثمارا ، لا سيما أن الرابطة توشك أن تبدأ الحلقة الثانية من اجتماعات القمة التي تعقدتها سنويا .

وعلى نحو شائكي ، شرعت حكومة رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء ، المنتخبة ديمقراطيا ، في اتخاذ خطوات متضافرة لفتح فصل جديد من التفاعل الإيجابي مع جيرانها المباشرين ، عقب أعوام من الخمول . وقد ساهم انبعث الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة كثيرا في تحقيق هذا الهدف . وفي الأشهر الأخيرة ، قامت رئيسة الوزراء بزيارات رسمية إلى سري لانكا والهند وباكستان ، يدفعها إلى ذلك عامل محدد رئيسي هو

تجاوز محظورات الماضي والتطلع إلى المستقبل . إن بعض المسائل لا تزال معقدة وحساسة ، ولكن تجري الآن صياغة نهج لحلها عن طريق استمرار الحوار العملي .

لقد فرض نزوح اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عبئا إضافيا جسيما على حكومتنا الجديدة ، إذ أنه يأتي في أعقاب الإعصار المدمر الذي عصف ببلدنا في أيار/مايو ١٩٩١ ، بالإضافة إلى الآثار الضارة المتراكمة لفترة ما بعد حرب الخليج . إن خيار المجابهة كان يخيم حولنا . إلا أنه يتوخى الحذر وضبط النفس والسعي الواعي إلى تخفيف حدة التوتر ، أُرسي الأساس لحل تم التوصل إليه في نهاية المطاف بالاتفاق المتبادل في نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق ، ما زال يوجد حتى الآن في أراضينا ٢٧٠ ٠٠٠ لاجيء ميانماري ريثما تستمر الجهود لتحقيق عودتهم إلى وطنهم محفوظي الشرف والأمان والكرامة ، وعلى أن تكون العودة قبل كل شيء على أساس طوعي . وبالنظر إلى الظروف القسرية الرهيبة التي فر فيها اللاجئين ، فإن عملية إقناعهم بالعودة إلى وطنهم عملية صعبة ومتطاولة . وتعتبر المواعيد المستهدفة تقريبية في أحسن الفروض ، وهي تزيد من التبعات الواقعة على كاهل الحكومة من حيث التكاليف ، والضرر البيئي ، والتوتر مع السكان المحليين وفيما بينهم . ويظل الحافز الحاسم لضمان إعادة الأمانة إلى الوطن وتأمين الاستقرار لهم متمثلا في تواجد الأمم المتحدة بوصفها جهة محايدة . وما زالت الجهود تبذل للتغلب على سكوت ميانمار عن ابداء موقفها من ذلك . على أن البلدين يتعاونان على الصعيد الثنائي تعاوننا بناء . ويسعدني أن أعلن عن اتخاذ خطوة دنيا أولى وذلك بإتمام العودة الطوعية لحوالي ٤٩ لاجئا يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ومن المأمول فيه أن تشكل هذه الخطوة فاتحة للعودة الطوعية للاجئين المتبقين .

وعلى الصعيد العالمي ، تؤيد بنغلاديش كل التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون نشوب الحرب وحسم الصراعات ، وإلى توسيع نطاق هذه القدرة بطرق جديدة مبتكرة . ومن الأهمية بمكان المحافظة على أمن الدول الصغيرة

والنهوض بمفهوم الدبلوماسية الوقائية ، خاصة بتوقع الضرر واحتوائه في أوقات الكوارث ، سواء منها ما هو من صنع الإنسان أو الطبيعة . ومما يبعث على بعض الارتياح أن دور الأمم المتحدة في المساعدة على حل مشكلة اللاجئين الميانماريين ، كان أول اختبار موضوعي لفعالية الدبلوماسية الوقائية . فقد أدت الزيارة التي قام بها السيد يان الياسون ، منسق الشؤون الإنسانية ، إلى بنغلاديش وميانمار على التوالي ، إلى عقد اتفاق بين البلدين لإعادة اللاجئين إلى وطنهم .

إننا نعتقد أن الفرصة سانحة اليوم للتوصل إلى تحقيق الأمن الجماعي بالأخذ بالفرضيات التي افترضها ميثاق الأمم المتحدة ولكنها لم تتحقق بعد ، بما في ذلك تعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق . فإن بومع التجمعات الإقليمية ، بل من واجبها أن تركز جهودها على ترميخ هياكل استقرار قابلة للدوام ، بدءاً من الأساس وبالانتقال من تدابير بناء الثقة إلى التعاون الاجتماعي - الاقتصادي العريض القاعدة .

إن تخفيض الاعتماد على الامن العسكري لا بد أن يتميز عن طريق رصد وتنظيم وتحديد تجارة الاسلحة المتزايدة . وعلى الصعيد الوطني ، نجد أن الاخذ بالدعوة المنادية بالاكثفاء بالحد الأدنى اللازم للدفاع واقتران ذلك بالاستخدام المبدع للقوات المسلحة بوصفها استثمارا في التنمية البشرية ، يمكن أن يفضيا إلى تحقق أرباح ملم واقعية . ومن التدابير الاخيرة الجديرة بالتنويه في بنغلاديش انخفاض مخصصات الدفاع في الميزانية هذا العام عن مخصصات التعليم . وفي الوقت ذاته ، ساهمنا على نحو هادف في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم عن طريق إيغاد فرق عسكرية ومدنية لرصد الانتخابات في ناميبيا ، ومراقبة خطوط وقف اطلاق النار في الخليج ، والمساعدة في إزالة الألغام ودعم جهود الاعمار في الكويت ، ومساعدة عمليات السلم التي تنهض بها الأمم المتحدة في كمبوديا ، ويوغوسلافيا ، والصحراء الغربية ، ونحن نؤيد بقوة تعزيز الاساس المالي والمؤسسي لحفظ السلم ونمو جهود حفظ السلم في اتجاهات مبدعة جديدة .

لقد سعينا جاهدين ، عن طريق مبادرات محددة ، إلى المشاركة البنائة ، متوخين الاعتدال والواقعية ، في جميع المحافل الاجتماعية - الاقتصادية ، وبوجه خاص إلى إبراز مشاغل البلدان الأقل نموا ، والإبقاء على الالتزام بالمعاملة التفضيلية لافقر الفقراء . إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة في افريقيا تستحق عناية خاصة .

لقد تعلمنا في بنغلاديش درسا أساسيا واحدا هو : لا يمكن اختصار الطريق إلى التقدم ، بالاعتماد على موثوقية أو سخاء أصدقائنا . فسواء تعلق الأمر بالتححر من القمع السياسي ، أو تعزيز حقوق الإنسان ، أو السعي إلى التححر الاجتماعي والاقتصادي ، لا بد لكل بلد أن يعتمد في نهاية المطاف على نفسه .

وتترتب عن ذلك ثلاثة أهداف : أولا ، وقبل كل شيء ، تعزيز الاعتماد الذاتي الفردي ، والتحول من اتخاذ المعونة محورا لكل شيء إلى التعاون الانمائي الأكثر تحديدا ، وثانيا ، تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاعتماد الجماعي على الذات في مجالات عملية ومحددة مثل انتاج الأغذية وتخطيط القوى البشرية ، والتجارة ،

والاستثمارات والمشاريع المشتركة ، وطرائق تنفيذها ، وأخيرا ، إعادة تنشيط الحوار البناء بين الشمال والجنوب وتهيئة بيئة خارجية تفضي إلى إعادة تنشيط النمو وبوجه خاص إلى استهداف تخفيف الفقر وإزالته .

هناك تلاقٍ متزايد بين الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة المسائل الهامة المتصلة بهبوط الاستثمار ، وتخفيض الدين وإعادة هيكلته ، والنهوض بالتجارة ، ونقل التكنولوجيا . ويظل وصول جولة أوروغواي إلى خاتمة ناجحة من الأولويات الملحة . هذه أهداف لا بد من متابعتها بشكل منطقي وعاجل .

وثمة عنصر حاسم أساسي لا بد من التأكيد عليه ، وهو أن هدف التنمية يجب أن يكون محل تركيز أكبر من موضوع التكيف الذي ظل يطفئ عليه أمدا طويلا . إن تدابير التكيف الهيكلي ضرورية ولكنها يجب أن تتفادى التسبب في مشاق لا داعي لها وتحميل أفقر قطاعات السكان عبئا غير متناسب ، وهو ما تؤدي إليه في كثير من الأحيان .

وفي الداخل ، يعتبر وضع رؤيا واستراتيجية للمستقبل توائمان بين الديمقراطية القائمة على المشاركة ، والاحتياجات الإنمائية للبلد ، من الحتميات السياسية الهامة . ويركز منظور التنمية الجديد هذا على التنمية البشرية ، والتخطيط القائم على المشاركة وزيادة مساهمة المرأة في التنمية ، وتخفيف الفقر . ويعترف هذا المنظور بالحاجة إلى زيادة الاستثمار لتحقيق النمو بما يزيد عن ٥ في المائة سنويا ، ويحدد تحسين الكفاءة بوصفه أحد السبل الهامة لتحقيق هذا الغرض . وهو يهدف إلى تحقيق تكافل بين الزراعة والصناعة يفي باحتياجات النمو وتوليد العمالة وتخفيف الفقر . ولضمان المحافظة على هذه الملة وتمكينها من أن تؤدي إلى انطلاقة في الاقتصاد ، تولى أهمية مركزية للاستثمار في القطاعات الاجتماعية .

إن العوامل التي أشرت إليها آنفا تُبرز حقيقة أساسية هي أن نسيج الاعتماد على الذات يتألف من ثلاثة عناصر هي الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان .

وقد أكدت تجربتنا بعض الحقائق الأساسية . فبدون الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر الطاقات الكامنة لدى الشعوب على تحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي .

وبالمثل ، ما لم تتحسن مستويات المعيشة وتتوفر رؤيا للمستقبل يمكن أن تُفني الأمل في النفوس متزوى الديمقراطية . وحقوق الإنسان تصبح عديمة من كل معنى في مواجهة القيود الرهيبة التي تتمثل في الفقر والجوع والمرض والامية . وما من حق آخر يمكن أن يعطي أسبقية على تحسين هذه الأوضاع .

وبنغلاديش تؤكد تماما من جديد على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تنطبق انطباقا عالميا . ونحن نعتقد أن الإطار الفكري الجامع لحقوق الإنسان والحريات كافة يجب أن يتطور تطورا موحدا . ولعل الجانب الأهم من هذا كله والذي لا يزال مغتقرا إلى القبول العالمي هو الاعتراف بالحق في التنمية . فمن المؤكد أنه لا يمكن للسلم والاستقرار أن يتحققا ما لم توجد الظروف الكفيلة باستئصال الأسباب الجذرية للحرب والصراع ، أي الحرمان الاقتصادي والاجتماعي .

إننا نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، وإلى العمل على ضمان أن يُعالج المؤتمر جميع جوانب حقوق الإنسان على أساس العالمية ، وعدم القابلية للتجزؤ ، والحياد .

وبما أن الحماية الحقيقية للدول الصغيرة والضعف تتأصل بشكل راسخ في حكم القانون ، فقد سعت بنغلاديش باستمرار إلى النهوض بالتطوير التدريجي للقانون وتدوينه دوليا وإقليميا ، وبتأمين تجليه في الداخل عن طريق إصدار التشريعات الموجبة لذلك . ولن نألو جهدا في هذه المساعي ، ولا سيما في النهوض بمجالات ذات أولوية مثل الاستخدامات غير الملاحية للممرات المائية الدولية ، وقانون البحار الدولي ، والحماية البيئية ، ومركز اللاجئين ، والمهاجرين لأسباب اقتصادية ، والمشردين . ولا يمكن لأحد أن يشك فيما ينطوي عليه انعدام حكم القانون في هذه المجالات من امكانية جدية لنشوب المنازعات . ولذا يظل التحرك قُدمًا بشكل متضافر في صدها من الأمور ذات الأولوية المُلحة .

وعن طريق التشريع الوطني وتمديده إلى الصعيد الإقليمي ، والمشاركة الدولية ساهمنا أيضا في إيجاد حلول لمشاكل عالمية مثل المخدرات والإرهاب وحماية البيئة .

ونحن نرحب بوجه خاص بالنتيجة التي أسفر عنها مؤتمر ريو الذي عالج مسألتنا البيئية والتنمية اللتين تتصلان اتصالاً وثيقاً لا ينقسم . إن التنمية المستدامة تستدعي مشاركة عالمية جديدة ، بما في ذلك توفير موارد مالية إضافية جديدة للبلدان النامية وحصولها بشكل كافٍ على التكنولوجيا السليمة بيئياً .

ولا بد أن تظل الجوانب الاجتماعية أيضاً في صميم مساعيها ، ولا سيما التركيز على الجماعات المستضعفة التي يميل السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي إلى تجاوزها . ولذا ، نؤيد بحماس عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية .

وتؤيد بنغلاديش الرأي القائل بأن الإدماج الكامل للمرأة في عملية التنمية على جميع المستويات أمر ذو أهمية حاسمة . ونحن ملتزمون بالعمل على نجاح المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المزمع عقده في عام ١٩٩٥ .

وبالمثل تظل مسألة حقوق الطفل ومركزه من المسائل ذات الأولوية القصوى . وفي هذا العام فإن رابطة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا تولي ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، اهتماماً خاصاً إلى حقوق الطفل في جنوب آسيا ، وذلك تمشياً مع التزام بلدان المنطقة بالتنفيذ الكامل لإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

لا يكتمل أي بيان ما لم نتناول بعض نقاط الصراع والتوتر القائمة حول المعمورة . منذ انشاء الأمم المتحدة أودى أكثر من ١٠٠ صراع كبير بأرواح حوالي ٢٠ مليون فرد . وقد أوجدت الحرب الباردة خطرهما المتميز على الأمن . ومع زوالها انفتحت امكانيات جديدة لوضع نظام أمني جديد . وقد بزغ دور الأمم المتحدة بمفقتها الاداة المركزية لتلافي الصراع وحسمها . إن بنغلاديش عاقدة العزم على المساهمة بكل ما تستطيعه من الوسائل المباشرة أو غير المباشرة ، لزيادة فعالية الأمم المتحدة وتمكينها من الاستجابة بأساليب جديدة ومبتكرة .

وأنقل الآن الى المسائل السياسية الحاسمة المدرجة على جدول أعمالنا .

إن موقف بنغلاديش الثابت القاطع بشأن الشرق الاوسط وقضية فلسطين لا يحتاج الى اعادة تأكيد . إننا نعتقد أن قضية الفلسطينيين قضية عادلة . ونرحب بعقد مؤتمر السلام والشروع في مفاوضات موضوعية متوازنية في اطار التسوية السلمية . ونعتقد أن هذه التسوية ينبغي أن تكون شاملة ، وأن تتضمن فلسطين ، وأن تستند الى التزام جاد من جانب اسرائيل بالتقيد بقرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وبمبدأ اعادة الارض مقابل السلام . ويحدونا الامل في أن تبدي اسرائيل اخلاصا في الهدف ، ومزيدا من المرونة ، وأن تحجم عن تعطيل عملية السلام .

ويحدونا الامل الوطيد في أن تحترم جميع الاطراف في أفغانستان وقف إطلاق النار ، وأن تنفذ بامانة اتفاق بيشاور المبرم في نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، والذي جاء معبرا عن توافق آراء واسع النطاق بين جميع القادة الافغان . فتنفيذه يرسى الاماس لإجراء انتخابات نزيهة وحره بحيث يمكن أن تقوم حكومة دائمة تجسد رغبات الشعب الافغاني وتطلعاته ، كما أنه يؤمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشتد الحاجة اليه . وهناك حاجة ماسة الى اسهام المجتمع الدولي بسخاء وبمودة ناشطة في اعادة تعمير أفغانستان واعادة تأهيلها وفي تأمين عودة اللاجئين الطوعية الآمنة الى وطنهم .

لقد صار التقدم في تنفيذ اتفاق باريس لعام ١٩٩١ بشأن التسوية الشاملة في كمبوديا بخطى وثيدة بالرغم من العقبات التي تضمها احدى الفئات الاربع أمام الانتقال الى مرحلة التنفيذ الثانية . اننا نرحب بهذا التقدم ونشيد بمحاولات الامم المتحدة المكثفة المتعددة للنهوض بالمصالحة الوطنية ، ورعاية العملية الديمقراطية ، وبناء السلم والاستقرار . ونحن في بنغلاديش ، بإسلوبنا الخاص المتواضع ، وبصفتنا جزءا من السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، ملتزمون بالعمل على انهاء معاناة الشعب الكمبودي وتمكينه من تقرير مصيره بحرية .

لقد صُدم العالم إزاء الحلقة المفرغة من المجاعة ، والصراع الفئوي ، وانهيار السلطة المركزية ، والعنف ، ونزوح اللاجئين في الصومال . ولكن استجابته جاءت متأخرة . ونحن نؤيد تمام التأييد قرار مجلس الامن بتقوية وجود الامم المتحدة هناك لحفظ السلام وذلك بغية كسر هذه الحلقة ببرنامج عمل شامل يوصل بمساعدة الإغاثية الحيوية ، ويرسخ وقف اطلاق النار ، ويقلص العنف ، ويحقق المصالحة الوطنية . ونرحب كذلك بجهود منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية ، لعقد مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية والوحدة في الصومال .

إن القلاقل في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة تشير أبلغ القلق . فقد أطلقت العنان لمزيح مرير من الصراع والاطماع والاحقاد والوحشية العرقية . ويظل مؤتمر لندن المعقود في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، والآليات التي أنشئت بموجبه ، محط الامل في تكثيف جهود البحث عن حلول لجميع الجوانب على أساس مستمر . وريشما يتم ذلك ، فإن العالم يشهد بارتياح العدوان الصربي في البوسنة والهرسك ، وذبح المدنيين الابرياء ، والافطهاد المنتظم ، بل والابادة الجماعية عن طريق سياسة "التطهير العرقي" البغيضة .

لقد اتخذت بنغلاديش موقفا صريحا في جميع المحافل الدولية إدانة لهذه الاعمال . وضمت صوتها الى المطالبة باتخاذ اجراءات أكثر حسما وحزما لعكس مسار العدوان ، ووقف الوحشية ، وتأمين وصول مواد الإغاثية بدون اعاقه . كما أننا أنكرنا

على صربيا والجبل الأسود مطالبتها بأن تعتبر الدولة الخليفة ليوغسلافيا السابقة في الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية . ونعتقد انه لابد أن نقوم بالكثير لوضع حد لسفك الدماء وإعادة إقرار سيادة البوسنة والهرمك واستقلالها ووحدة أراضيها بالكامل .

وما زلنا صامدين في تأييدنا لشعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل تحقيق هدفه المتمثل في تكافؤ الحقوق وحكم الاغلبية . ولا يمكن تقديم أي تنازلات الى أن يتحقق التفكيك الكامل للفصل العنصري . ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل يقظا في جهوده الرامية الى الإنهاء الفعال للعنف الذي اندلع مؤخرا ، والى تهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات المفضية للانتقال السلمي الى جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية والموحدة .

وبنغلاديش ترحب بتكثيف الجهود الرامية الى ايجاد حل مجد ودائم لمشكلة قبرص . ونشيد بالامين العام لمبادراته الشخصية ولدوره في عملية صعبة هي عملية التوصل الى اتفاق على مجموعة من الافكار المستندة الى قاعدة عريضة والتي يمكن أن يؤدي الى اتفاق اطاري شامل . ونأمل أن يدخل قادة الطائفتين الذين سيجتمعون في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، في مفاوضات مباشرة مستمرة بلا انقطاع للتوصل الى حل ودي ودائم يخدم المصالح المشروعة للطائفتين .

وفي الصحراء الغربية ، نؤيد تأييدا تاما مبادرات الامين العام لإعادة تنشيط تنفيذ خطة التسوية ، وللمساعدة على تسوية الخلافات بشأن معايير الاهلية للتصويت . ونأمل أن يتسنى اجراء الاستفتاء بتنظيم واهراف فعالين وأن يضع بالتالي نهاية قريبة لهذا النزاع الطويل الامد .

وفي أجزاء أخرى من العالم الثالث ، شهدت الجهود الثنائية والاقليمية والدولية العديد من المبادرات الايجابية وأوجه التقدم . فلقد أدى تضافر تضامن المجتمع العالمي وفضله المعنوي المستمر الى تهيئة المناخ المؤاتي للتغير العلمي . كما يكتسي دور محكمة العدل الدولية واسهامها الآن مزيدا من الاهمية والمصداقية ولا بد من تعزيزهما .

واسمحوا لي أن أقول ختاماً أن العالم قد بلغ نقطة حاسمة في كفاحه لتعزيز الاستقرار والرخاء . فلا مرء في أن العنف والعدوان والاحتلال الاجنبي والنعمرات الوطنية الضيقة والتمييز العنصري والديني والغوارق الاجتماعية والاقتصادية الهائلة أمور ما زالت جميعها قائمة . ولكن هناك اليوم مزيد من الثقة والاعتناع بأن العالم الافضل أصبح حقا في متناولنا . إننا نواجه فرصة نادرة المثل في تاريخ الحضارة للمضي قدما بالزخم الحالي لحسم المنازعات بالوسائل السلمية ، والنهوض بالمشاركة والعلاقات المتسمة بالمسؤولية فيما بين الدول ، وتعزيز حكم القانون وتحسين نوعية حياة جميع الشعوب في ظل قدر من الحرية أفسح . ويقينا أن علينا أن نتحرك بتأن نحو تحقيق ما يسميه الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي :

"الامكانية الهائلة التي تتمتع بها هذه المنظمة الفريدة ، ونحو بعث حياة

جديدة في عالم الميثاق" . (A/47/1 ، الفقرة ١٧٠)

السيد مانيتسكي (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً

أن أقدم تهانئي للسيد غانيف على انتخابه رئيساً لهذه الدورة . فانتخابه اشارة لاثقة بخصاله الشخصية والمهنية وببلده بلغاريا ، الذي يظلم بدور متزايد الاهمية في الشؤون الدولية . ونحن نتمنى له النجاح في انجاز مهمته ونتعهد له بتأييدنا وتعاوننا .

وأود أن اغتنم الفرصة أيضا لاهنئ الامين العام ، السفير بطرس بطرس غالي ، خاصة على الجهود التي يبذلها للمساعدة في ايجاد حلول سلمية للصراعات في جميع أنحاء العالم . ونرجو له النجاح وسنؤيده بكل طريقة ممكنة في سعيه لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة ومبادئها .

ونهنئ جميع الدول التي انضمت مؤخرا الى عضوية الأمم المتحدة ونتطلع الى العمل معها .

ويتصدر المهام الجوهرية التي تظلم بها استونيا اليوم تعزيز استقلالنا المستعاد حديثا وتأمينه ، بما في ذلك مواصلة تنمية مؤسساتنا الديمقراطية واقتصادنا وأمننا الوطني وعلاقاتنا الدولية .

سأبدأ بتناول الاتهامات التي وجهها هنا في الاسبوع الماضي وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان في استونيا . إننا لا نستطيع أن نفهم تأكيد السيد كوزيريف على وجوب السماح للمواطنين الاجانب بالتصويت في الانتخابات البرلمانية في استونيا . ان اقتراحات السيد كوزيريف الداعية الى وضع الاقليات في بعض البلدان تحت وصاية الأمم المتحدة تشير حيرتنا ، نظرا لان المادة ٧٨ من نفس ميثاق الأمم المتحدة الذي أشار اليه تنص على أنه :

"لا يطبق نظام الوصاية على ... أعضاء في هيئة "الأمم المتحدة" ، إذ

أن العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة" .

ويجب أن نخوه أيضا بأنه ، وفقا لوثائق الأمم المتحدة ، لا ينطبق مصطلح "الاقلية" على ذوي الجنسيات الاجنبية والعمال المهاجرين والمستوطنين .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الجمعية بأن استونيا دعت مكتب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو ، إلى إيضاح بعثة للتحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في استونيا . وأدعو الوفد الروسي بالمثل إلى دعوة بعثة مماثلة لزيارة روسيا واستعراض سجلها في الفترة الأخيرة بالنسبة لحقوق الإنسان ، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الأقليات .

وأثناء العام الذي مضى على استعادة الاستقلال ، بذلت استونيا قصارى جهدها لإنشاء دولة تقوم على المساواة أمام العدالة للجميع . وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، انضمت استونيا إلى اتفاقات دولية أساسية تحمي حقوق الإنسان ، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد شرعت استونيا في عملية شاقة طويلة هي عملية تحديث التشريع الذي ورثته من الاحتلال السوفياتي كي تحقق التوافق بين قوانينها والمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

وفي استفتاء أجري في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أقر مواطنو استونيا دستوراً ديمقراطياً جديداً . وينص دستور استونيا على أنها جمهورية برلمانية ضمن فصل السلطات واستقلال القضاء . وقبل تسعة أيام ، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، أجريت أول انتخابات ديمقراطية حرة خلال أكثر من ٥٠ سنة ، لبرلمان ورئيس جديدين ، وفقاً لأحكام الدستور الجديد وشروطه . وقد حقّ التصويت فيها لجميع مواطني استونيا كما يحددهم قانون الجنسية لعام ١٩٣٨ الذي كان سارياً قبل الاحتلال السوفياتي ، والتشريع الإضافي الذي وسّع من نطاق حق الاقتراع . ويوفر هذان القانونان أساساً قانونياً يتيح للسكان الذين استقروا في استونيا نتيجة للاحتلال السوفياتي التقدم بطلبات للتجنس بجنسية استونيا إن هم أرادوا ذلك* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ويخلص عديد من الخبراء الدوليين الى أن قانون الجنسية في استونيا من أكثر القوانين تحررا في العالم .

وتشكل استونيا من الناحية التاريخية جسرا بين أوروبا الغربية وروسيا . إن قيام علاقات حسن الجوار مع روسيا ، المبنية على احترام كل طرف فيها لسيادة الطرف الآخر وقوانينه وامتثاله امتثالا صارما لمبدأي عدم انتهاك حدود الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، سوف يسمح لاستونيا بمواصلة دورها كوسيط مما يعود على الدولتين بالفائدة المتبادلة .

وتحقيق دور الوسيط هذا تضر به الخلافات بين تفسيري استونيا وروسيا للمركز القانوني لجمهورية استونيا . فاستونيا تعتبر أنها نفس الدولة التي كانت جمهورية استونيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وأن الاحتلال الألماني لم يتسبب ، لا هو ولا الاحتلال والضم السوفيياتي ، في أي انقطاع لاستمرار وجودها من الوجهة القانونية . ومن ثم تصبح كل النتائج المترتبة على الضم السوفيياتي باطلة من أساسها . وهذا رأي تتشاطره كل بلدان العالم تقريبا . وقد استؤنف مؤخرا العمل بعدة اتفاقات كانت معقودة قبل الحرب ، وذلك مع دول تعترف بالاستمرار القانوني لاستونيا . إن استونيا تحترم كذلك مبدأ الاستمرار القانوني للجنسية . ولما كانت روسيا قد عينت نفسها الدولة الخلف للاتحاد السوفيياتي ، فإن استونيا تعتبر مواطني الاتحاد السوفيياتي السابق الذين يقيمون في استونيا حاليا نتيجة للاحتلال السوفيياتي ، مواطنين روس ما لم يكتسبوا جنسية بلد آخر .

إلا أن روسيا تعتقد أن استونيا دولة جديدة نشأت عام ١٩٩١ نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيياتي ، مع أن تفكك الاتحاد السوفيياتي حدث بعد استعادة استونيا لاستقلالها .

ولا بد من النظر الى تطور العلاقات الاستونية الروسية في إطار تطور الديمقراطية في كلا البلدين . لقد تركت حركة الحرية الاستونية اثرا ايجابيا على العملية الديمقراطية في روسيا والبلدان الاخرى في شرق ووسط أوروبا . إن إعلان سيادة استونيا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قد كان مثالا عمليا للحركات الاخرى المطالبة بالحرية .

ومن الجدير بالملاحظة أن الديمقراطيين الروس ، بمن فيهم بوريس يلتسن ، كانوا يطعمون جرائمهم في استونيا عندما كانت طباعة مثل هذه الجرائد ممنوعة في روسيا ، مما ساعد على نشر المُثُل الديمقراطية في روسيا .

لقد جرى توقيع معاهدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بين استونيا وروسيا اعترف فيها كل بلد بالآخر بوصفه دولة مستقلة ذات سيادة . واستونيا تعتبر هذه المعاهدة الركن الاساسي في العلاقات الاستونية - الروسية ، وهي تولي أهمية كبرى لحقيقة أن روسيا كانت أول دولة تعترف باستعادة الاستقلال الاستوني .

ومما يؤسف له ، أن بعض السياسيين الروس يرون أن استونيا يجب ألا تعتبر منفصلة عن روسيا . إنهم ينادون بأن لروسيا مطالب تاريخية وجغرافية في الاراضي الاستونية ، وأن استونيا ليس لها الحق في الاستقلال . وهناك رغبة في الإبقاء على الوجود العسكري الروسي في استونيا مهما كان الثمن ، وربط استونيا بالاتحاد الروسي من خلال شن حملة دولية تطالب منح الجنسية الاستونية للمواطنين الروس مع بقاء حق روسيا في رعايتهم وحمايتهم .

إن استونيا التي كانت ضحية للإمبريالية السوفياتية لاكثر من خمسين عاما ليس من حقها فقط طبقا للقانون الدولي مطالبة روسيا بسحب قواتها العسكرية وبالكف عن التدخل في شؤونها الداخلية بل إن عليها التزاما اخلاقيا بأن تفعل ذلك .

إن لزوم انسحاب القوات المسلحة الروسية من استونيا هو العائق الاكبر في طريق العلاقات الثنائية بين استونيا والاتحاد الروسي . وفي حين نعتزف بأن قيادة روسيا تبدي الآن تقديرا أفضل لمطالبنا عما كان عليه الحال في بداية المفاوضات ، فإن استونيا لا تزال تنشد المؤازرة الدولية لتسريع الانسحاب غير المشروط والمبكر

والشامل للقوات العسكرية الأجنبية عن الأرض الاستونية . كما أننا ننادي بوضع المفاعلات النووية العسكرية السوفياتية سابقا تحت اشراف دولي .

لهذا نتقدم بمشروع قرار الى الجمعية العامة بشأن انسحاب القوات الأجنبية من دول البلطيق . وقد تم اعتماد قرار مماثل من جانب قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي اختتمت أعمالها مؤخرا . وهذا يعكس قناعتنا بأنه مع أن النزاعات والصراعات الإقليمية هي نزاعات وصراعات ينبغي حلها على أساس إقليمي ، فإن الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لاتخاذ تدابير وقائية ويجب أن تعرب عن رأيها في المسائل التي قد تنطوي على تأثير محتمل على أمن قارة بأكملها .

وعلى الرغم من ذلك ، يجب علي أن أؤكد على أن التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي قد أدى عبر التاريخ دورا هاما في العلاقات الاستونية الروسية ، وأن استونيا يحدوها خالص الأمل في أن يتواصل هذا التعاون . إن اندماج كل من استونيا وروسيا في إطار أوروبا ديمقراطية سيساعد على أن تبقى علاقاتنا علاقات حسن جوار في المدى البعيد .

إن الاستونيين تربطهم بالبلدان الاسكندنافية أواصر تاريخية وثقافية ولغوية قوية . وهذه الأواصر التي حاول النظام السوفياتي تقطيعها ، قد بدأت تستعاد الآن بنشاط . وكما حال على سرعة تغير العلاقات الثنائية لاستونيا ، أود أن أشير إلى أن فنلندا قد فاقت مؤخرا كومنولث الدول المستقلة في التجارة معنا فأصبحت الشريك التجاري الأول لاستونيا .

لقد سارت استونيا على طريق الإصلاح الاقتصادي المؤدي الى اقتصاد السوق في نفس الوقت الذي بدأت تشن فيه معركتها السياسية من أجل الاستقلال . وقد سرنا قدما كبداية يمر بمرحلة الانتقال ، فأصبحنا في وضع ثلاث فيه تقريبا أشار الاقتصاد المركزي الموجه وبدأت تشهد فيه بشائر الاقتصاد السوقي المحي .

إن الإصلاح النقدي الذي جرى تنفيذه في استونيا في ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام كان خطوة مهمة باتجاه اقتصاد السوق . فالنقد الوحيد المتداول قانونا في استونيا الآن هو الكرون الاستوني . إن الإصلاح النقدي قد ساعد على تهيئة الظروف

الضرورية لتقدم عملية التحول الى القطاع الخاص . فالخصمة الواسعة النطاق ستنهى الوضع الذي كانت تساعد فيه الدولة المشاريع التجارية المغلقة أساسا على الاستثمار ، و مستشجع بدلا من ذلك ظهور مؤسسات خاصة جديدة .

وبتعاون وثيق مع المؤسسات الدولية ، تم انجاز قدر كبير من العمل لضمان قياس واستعراض ادائنا الاقتصادي بدقة عن طريق احصاءات يُعَوَّل عليها . ولهذا السبب ، يقلقنا أن تحسب نسبتنا في جدول الانصبة المقررة لقسمه النفقات هنا في الامم المتحدة بالاستناد الى الاحصاءات السوفياتية وحدها ، مع تجاهل احصاءاتنا الخاصة بالحسابات الوطنية والقطع الاجنبي . إن استخدام المنهجية الحالية يعني أن حصتنا المقررة يجري حسابها على أساس اعتبارات سياسية وليس على أساس اعتبارات اقتصادية . إن مبادرة ستوكهولم وتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) يتناولان الحاجة لإتقاء الصراعات قبل اندلاعها . وخلال العام الماضي ، شهدنا مدى صعوبة حل الصراعات عندما تتصاعد لتغدو حربا . إن استونيا تعلق أهمية قصوى على الدبلوماسية الوقائية .

فلا بد أن تكون لدى الامم المتحدة الارادة الجماعية لكي تنخرط بصورة ناشطة في أعمال الوقائية من الصراعات المحتملة . وهذه المنظمة تحمل عبء التاريخ في الوقت الذي تواجه فيه مستقبلا مفعما بالامل والامكانيات . واستونيا مصممة على أداء دورها في المساعدة على إقامة أوروبا الجديدة وعالم الغد الجديد .

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) : أود في مستهل كلمتي هذه أن أتقدم إليكم ، يا سيادة الرئيس ، بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن هذه الثقة لهي تقدير لشخصكم ، من ناحية ، وإعتراف بالدور الإيجابي الذي يقوم به بلدكم ، بلغاريا ، في الشؤون الدولية . أتمنى لكم التوفيق والنجاح في أداء هذه المهمة . ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أحيي سلفكم السفير سمير الشهابي لحسن إدارته لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة .

كما لا يفوتني أن أشيد بالجهود المخلصة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور بطرس بطرس غالي ، ومساعديه المتواصلة لزيادة فرص إحلال السلام ، وتخفيف عوامل التوتر التي تسود بقاعاً شتى في العالم . إن هذه الجهود والمساعدات ، تشكل استمراراً طيباً لما بذله سلفه الدكتور خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام السابقة لهذه المنظمة .

ويسرني في الأثناء أن أضم صوتي إلى أصوات رؤساء الوفود الآخرين في الترحيب بجميع الدول التي انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة في هذا العام ، للمشاركة مع سائر الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف النبيلة للمنظمة ، آملاً في أن تتمكن هذه الدول من لعب دور فعال في هذه المنظمة ، وأن تسهم بإيجابية في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والنماء لمجتمعنا الدولي بأسره .

ها نحن أولاء نجتمع في هذا المحفل الدولي الذي تلتقي فيه الدول على قدم المساواة ، صغيرها وكبيرها ، قويها وضعيفها ، وتسعى متآزرة لإقامة الحق والعدل ، ولنشر النظام والأمن ، ولتحقيق الخير والسلام ، نسترجع دروس الأمس ، لنرسم طريق المستقبل . وفي ظل ظروف دولية مستجدة وأوضاع دائمة التحرك وسريعة التغير ، نتابع بإهتمام كبير التوجهات التي لا تزال تصب في اتجاه ما أصبح يعرف بالنظام العالمي الجديد ، والذي تركز دعائمه على مبادئ الأمم المتحدة ، ويستند في أسسه ومنطلقاته على مفاهيم الشرعية الدولية ، ونبذ استعمال القوة في تسوية المنازعات . وحرى بنا أن ندرك أن هذا النظام لن يتبلور بشكل تلقائي ، إذ تظل الحاجة قائمة إلى أن نغير

نظرتنا لدور الأمم المتحدة ، وأن تطور أساليبنا وممارساتنا على النحو الذي ينسجم مع المبادئ الأساسية لهذه المنظمة ، والتي هدفها إحلال التعاون بين الدول والشعوب محل الحرب والدمار ، وتحقيق التنمية ، وصون كرامة الإنسان ، ونشر الأمن والطمأنينة والرخاء في ربوع عالمنا .

وعليه فقد بات ضروريا إيجاد تغيير جذري في مفهوم دور الأمم المتحدة ، من مجرد ادارة الازمات وحفظ السلام ، الى المشاركة الايجابية في صنع السلام وفي تحقيق السلام .

ولا يفوتني ، في هذا الإطار أن أسجل بالتقدير ، ما تقدم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة من مقترحات لتعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها . إن "خطة السلام" التي تضمنت هذه المقترحات ، تستحق منا سرعة الاهتمام من خلال نظرة موضوعية ودراسة متعمقة للوصول الى الصيغة المناسبة لاداء منظماتنا بالشكل الذي ينسجم مع دورها المطلوب وجعلها أكثر فعالية ، ومن ثم النظر في إدخال تغييرات هيكلية أساسية ، إذا استدعى الأمر ذلك .

إن استعراضا سريعا للأوضاع الدولية الراهنة يبين لنا أنه لا تزال هناك بوادر للتوتر تهدد الأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم . كما يؤكد لنا أن دور الأمم المتحدة يتخذ أهمية أكبر كلما زادت إمكانات وفرص التعامل والتعاون بين الدول وزيادة دعمها ومؤازرتها للمنظمة ، لكي تقوم بدورها بالشكل الذي يكفل عدم قيام أي بلد بالاعتداء على بلد آخر أو تهديد أمنه وسيادته وسلامة أراضيه .

لقد أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على القيام بهذا الدور بشكل واضح عندما تصدت بكل صلابة لعدوان العراق على جارتها الكويت ، البلد المسالم الصغير في حجمه والكبير في دوره وإسهاماته في إطار الأسرة الدولية ، وتمكنت من تحرير الكويت من ذلك العدوان الفاشم وإعادة الشرعية الى ربوعه .

إن صورة هذا الموقف المشرف لا تزال ماثلة أمامنا وحية في أذهاننا . وفي هذا المقام ، يجدر بنا أن نعبر عن تقديرنا وإكبارنا لهذا الدور وحاجتنا أكثر من أي وقت مضى الى استمراره وتعزيزه . فقد لاحظنا مؤخرا عودة النظام في العراق الى أسلوب

التهديد والإدعاءات الباطلة حول الكويت ، على نحو ما كان ينتهجه عشية اجتياحه لهذا البلد ، متذكرا لإلتزاماته بالموثيق والقرارات الدولية ، مماطلا في تنفيذه لقرارات مجلس الأمن وامتثاله لأحكامه . لقد أعطى هذا النظام لنفسه الحق ، من منطلق السيادة ، في تجويع وإذلال الشعب العراقي وتعريض العراق للأخطار التي قد تهدد وحدته وأمنه ، مدعيا ، زورا وبهتانا ، مسؤولية المجتمع الدولي عما يتعرض له العراق وشعبه من أخطار ومآس .

إننا على قناعة تامة بأن السبيل الوحيد لتجنيب المنطقة أسباب عدم الاستقرار ورفع المعاناة عن شعب العراق يكمن أولا وأخيرا ، في ضمان التنفيذ الكامل والشامل لقرارات مجلس الأمن التي تعكس ارادة المجتمع الدولي برمته .

لقد سمعنا ، بقلق بالغ ، إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التي بذلتها مع جمهورية إيران الإسلامية للوصول إلى حل سلمي وودي بشأن استرداد كامل حقوق سيادتها على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى ، وإننا نعرب عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الإطار ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد ، والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية .

تأتي منطقة الشرق الأوسط في طليعة المناطق التي تستقطب اهتمام المجتمع الدولي . لقد حان الوقت لهذه المنطقة أن تنال نصيبها المشروع من الأمن والسلام والاستقرار ، وأن تتجه كل الطاقات فيها إلى التنمية ، وتسخر كافة مواردها لأجل رفاهية شعوبها . فمنطقة الشرق الأوسط تستطيع أن توفر الحياة الكريمة لكل من فيها ، كما تستطيع أن تكون واحة وارفة من واحات الاستقرار والازدهار والابداع . ولتحقيق هذه الأهداف المنشودة ، يتعين علينا ، ضمن أهم الواجبات ، السعي لإزالة خطر وجود أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط .

ولذلك فإننا نرحب باستكمال المفاوضات الخاصة بإبرام اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيميائية المعروضة على أنظار الجمعية العامة في دورتها الحالية ، ونؤكد تأييدنا لمقاصد هذه الاتفاقية ، من منطلق الأهمية الكبرى التي نوليها في المملكة العربية السعودية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ، النووية والكيميائية والبيولوجية . غير أن بلوغ هذا الهدف لا يتحقق إلا بامتناع كافة دول المنطقة دون أي استثناء عن إنتاج أو تكديس أو حيازة أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية قد التزمت ، قولا وفعلا ، بأحكام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية . كما التقت إرادة الدول العربية على احترام هذه الاتفاقية ، ولذا فقد بات من الضروري أن تلتزم جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، بهاتين الاتفاقيتين ، وذلك لتحقيق التوازن المطلوب لضمان الأمن والسلام والاستقرار لجميع دول المنطقة .

لقد أكدت الدول العربية رغبتها الصادقة والمخلصة في إقامة سلام دائم وعادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط . وبرهنت على ذلك من خلال مشاركتها في مفاوضات السلام التي يبرعهاها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي . وأثبتت مواقفها الإيجابية في إطار هذه المفاوضات توجها جادا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تكفل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

وفي هذا السياق بادرت المملكة العربية السعودية إلى تقديم تأييدها التام ودعمها الكامل لمسيرة السلام الراهنة في الشرق الأوسط . وهي تؤمن بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، وما لم يتحقق انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، باعتبارها جزءا من الأراضي العربية المحتلة . فقضية القدس من الثوابت التي توليها المملكة العربية السعودية جل اهتمامها ، إنطلاقا من قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بهذه القضية . إن نجاح مسيرة السلام الراهنة في الشرق الأوسط ، يتوقف اليوم بشكل واضح ، على التزام إسرائيل التزاما حقيقيا وجادا بتنفيذ قرارات الشرعية وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف .

لقد قطعت الحكومة اللبنانية شوطا كبيرا في مسيرة وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ واتخاذ الاجراءات السياسية والدستورية اللازمة لذلك . ولا بد لنا من أن نواصل دعمنا وتأييدنا لجهود الشرعية اللبنانية والإسهام في عملية إعادة إعمار لبنان ، ومن هذا المنطلق فإن بلادي تناشد المجتمع الدولي العمل على تهيئة السبل لإنشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان . كما لا يفوتنا أن نؤكد ضرورة التزام إسرائيل بالتنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، لتمكين الحكومة اللبنانية من بسط شرعيتها على كامل التراب اللبناني .

إننا نرى في القرار الصائب الذي اتخذته الجمعية العامة بعدم الاعتراف بشرعية وراثة ما يسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لما كان يعرف سابقا بيوغوسلافيا خطوة جيدة نتمنى أن يعقبها خطوات أخرى تؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار في هذا الجزء من أرض البلقان ، ذلك ان حرب الإبادة الشاملة التي يتعرض لها شعب جمهورية البوسنة والهرسك على أيدي القوات الصربية ، والمدعومة من قبل صربيا والجبل الأسود ، قد نتج عنها إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء وتشريد قسم كبير من مواطنيها بعيدا عن ديارهم وممتلكاتهم . إن بلادي سبق وأعلنت تأييدها للتوصيات والقرارات التي صدرت عن مؤتمر لندن الأخير حول الوضع في ما كان يعرف بيوغوسلافيا والتي حظيت بموافقة كل الأطراف . ويحدونا الأمل في أن تتضافر كافة الجهود من أجل وضع هذه القرارات موضع التنفيذ الكامل والجاد . ولكن يؤسفنا أن نرى أنه لم يتم تنفيذ أي جزء من تلك القرارات ، مثل وضع المدفعية والأسلحة الثقيلة تحت الرقابة الدولية ؛ وإعلان أجواء جمهورية البوسنة والهرسك منطقة محظورة لعمليات الطيران الحربي ، وإطلاق سراح كافة الأسرى والمحتجزين ؛ وإغلاق معسكرات الاعتقال ؛ وإنهاء سياسة التطهير العرقي .

وفي هذا الإطار ، فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين ترى عدم الاكتفاء بضمن وصول المساعدات الإنسانية عبر الأمم المتحدة إلى مواطني البوسنة . بل لابد أيضا من اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لإيقاف عمليات الإبادة والتشريد التي تقوم بها القوات الصربية ويؤازرها في ذلك نظام بلغراد . وهذا يعني تكثيف الضغوط على الصرب وأعوانهم لحملهم على الالتزام بالوعود التي قطعوها في مؤتمر لندن وإيجاد هيكلية شابتة لمتابعة تنفيذ تلك الوعود .

إننا نلاحظ ، بقلق شديد ، بعض التردد في إعلان أجواء جمهورية البوسنة والهرسك منطقة محظورة على طيران صربيا والجبل الأسود ، خشية أن تؤدي مثل هذه الخطوات إلى تفاقم الوضع . غير أن الوضع هناك أصبح بالغ الخطورة في حقيقة الأمر . فالأخطار الحقيقية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي تلك التي يتعرض لها مواطنو البوسنة والهرسك : أخطار القتل والتشريد والتنكيل التي تمثل بوضوح انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة . إن الحرب التي تدور رحاها هناك ليست حربا أهلية ، وإنما حرب إبادة لشعب دولة مستقلة واحتلال غاشم لآراضيها .

وتبعاً لذلك ، فإننا نحث مجلس الأمن على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك المادة ٤٢ منه ، بدءاً بإعلان أجواء جمهورية البوسنة والهرسك منطقة محظورة على طيران صربيا والجبل الأسود ، ووصولاً إلى ضمان انسحاب القوات الصربية النظامية وغير النظامية من أراضي هذه الجمهورية . ونطالب المجتمع الدولي بتوفير كل دعم لتمكين حكومة البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها ، سواء كان هذا الدعم مادياً أو عسكرياً أو معنوياً . وهذا الأمر يتطلب رفع الحظر المفروض على إمدادات السلاح لجمهورية البوسنة والهرسك ، خصوصاً في غياب إمكانية توفير الدفاع الجماعي لهذه الجمهورية . كذلك فإننا نطالب بملاحقة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وتقديمهم للمحاكمة وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي ، كما نؤيد حق شعب

وحكومة جمهورية البوسنة والهرمك بمطالبة صربيا والجبل الأسود بتعويضات عادلة عن خسائرها في الأرواح والممتلكات .

إن الصومال بلد تلاحقه النكبات والمآسي من جراء حرب أهلية مدمرة عرضت شعبه للموت الجماعي والتشرد ومزقت كيانه ووحدة أراضيه . لقد سعت حكومة خادم الحرمين الشريفين منذ بداية الصراع في الصومال الشقيق إلى تطويقه ، ودعت الفرقاء إلى الاجتماع على أرضها في محاولة للمصالحة الوطنية بينهم ، ولا تزال تبذل ما بوسعها لحقن دماء الأشقاء وتقديم العون والإغاثة . كما ساندت ، بكل قوة ، دور الأمم المتحدة في إيصال المساعدات إلى مستحقيها ، وأيدت بكل وضوح إرسال قوات دولية للإشراف على عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة مناطق الصومال . وإن المملكة العربية السعودية لتأمل أن تتضافر الجهود الدولية لتوفير ما يمكن تقديمه من مساعدات ومواد إغاثة لهذا البلد المنكوب ، وتؤيد الجهود الرامية إلى وقف القتال وتشبيت الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية ، وتهيب بالفرقاء في الصومال العمل على تغليب المصلحة الوطنية والقيم الإنسانية ، وإنهاء أسباب النزاع والفرقة فيما بينهم .

بعد ثلاث عشرة سنة من الجهاد المؤزر تمكن الشعب الأفغاني من الانتصار على الباطل واسترداد هويته الأصيلة . وبهذه المناسبة ، فإننا نتطلع إلى تضافر جميع الجهود المخلصة والبناءة لتمكين هذا الشعب من تحقيق الأمن والاستقرار لبلاده وعودة الحياة الطبيعية إلى كافة أرجاء أفغانستان وإعمار ما دمرته الحرب . كما نتطلع إلى تمكين أبناء الشعب الأفغاني من العمل على بناء الوحدة الوطنية بين سائر فصائله ومنظماته حتى يتوفر للجميع مناخ العمل المشترك المتمم بالالتحام وتقدير المسؤولية وتوظيف جميع الطاقات والقدرات لما فيه خير أفغانستان ومصالح شعبها .

ولابد من الإشارة أيضا إلى أن هذا الجزء من العالم ما زال يعاني من استمرار وتفاعل مشكلة جامو كشمير ، التي تظل عنصرا من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة . إن حكومة خادم الحرمين الشريفين حريصة كل الحرص على السعي من أجل وضع حل لهذه

المشكلة التي ، طال أمدّها وألقت ظلالها على العلاقات بين الجارتين ، الهند وباكستان ، وذلك وفق ما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات .
إن المملكة العربية السعودية ، وهي تعبر عن أسفها لأعمال العنف التي شهدتها جنوب افريقيا في الأشهر الماضية والتي أدت إلى انتكاسة خطيرة في الجهود الرامية إلى إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإنها ترحب بالتطورات الاخيرة هناك التي تعيد الأمل باستئناف المسيرة نحو إنهاء ذلك النظام البغيض . كما أنها تؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي لتقديم الحلول المناسبة والعمل من أجل الإسراع في إنهاء سياسة الفصل العنصري وقيام مجتمع تسوده المساواة والعدالة بين فئاته .

إن التغيرات الايجابية التي شهدتها الوضع السياسي الدولي من شأنها إفساح المجال أمام معالجة قضايا التنمية وخلق بيئة اقتصادية دولية تساعد الدول النامية على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق بها طموحات وتطلعات شعوبها نحو حياة انسانية أفضل يسودها الرخاء والسلام . ولذا فإن الامر يتطلب تعاون الدول الصناعية المتقدمة بفتح اسواقها أمام منتجات الدول النامية ، وإنهاء الاجراءات الحمائية والمصارعة في إنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ووضع حلول سريعة لمشكلة المديونية . كما أن التعاون الاقتصادي بين الدول النامية أمر ضروري يمثل أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي الدولي .

إن القضايا الخاصة بأوضاع الاقتصاد العالمي هي من الامور التي توليها حكومة بلادي جل عنايتها وإهتمامها . فالمملكة العربية السعودية طرف منفتح على العالم ، تتفاعل أخذاً وعطاءً مع كل ما يطرأ عليه من متغيرات وما يتعرض له من تطورات . ومن ثم فإنها حريصة على سلامة ومتانة الاقتصاد العالمي وتجنبيه المنعطفات والهزات التي تؤثر على مساره وتطوره .

ومن هذه المنطلقات ، فلقد تفاعلت المملكة العربية السعودية بكل إيجابية وموضوعية مع النقاش الدائر حول البيئة والطاقة ، وتحملت مسؤولياتها في هذا الشأن وشاركت بفعالية في المفاوضات الدولية لايجاد حلول عملية ومتوازنة لظاهرة التغير المناخي مبنية على البرهان العلمي . وهي تؤمن أن مستقبل العالم ورفاهية مكانه يتطلبان تفهماً واضحاً لابعاد الظاهرة البيئية ، وإدراكاً للنتائج المترتبة على السياسات المتخذة للتعامل معها ، وموازنة دقيقة للأعباء والالتزامات التي تتخذها الدول حيالها ، وإهتماماً بوضع الدول النامية ، المنتجة والمستوردة ، للطاقة وبآثار أي من السياسات المتخذة على نمو اقتصاديات تلك الدول . إن هذا التوجه من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة لشعوبنا لتمكن من العيش في رخاء وطمأنينة وأمن واستقرار . فلقد وفرت الظروف الدولية الراهنة ، المتمثلة في إنتهاء الحرب الباردة والتقدم الذي جرى إحرازه في إطار نزع السلاح

وخفض التسلح التقليدي ، فرصة نادرة لتسخير الموارد المالية الناتجة عن ذلك في علاج مشاكل التنمية والتخلف .

إن مجتمعنا الدولي مقبل على أعقاب حقبة تاريخية جديدة وهامة تلوح أمامنا وعودها وتحدياتها . ومن ثم فإن واجبنا يحتم علينا أن نضع الاسس الثابتة والعادلة التي ترسم معالم الغد الذي طالما تطلعت اليه البشرية ، غد لا يمحو مسكونا بهاجس الحرب ، ولا ينام محاطا بكوابيس الغناء ، غد يحطم أسلحة الدمار ، ليصوغ من معدنها مفاتيح الرخاء للجميع ، غد تزول فيه مخاطر التلوث وآفات التخلف ومعاناة التشرد . ولن يتاح لنا ذلك إلا بإرساء قواعد السلام المبني على الحق والعدل وترسيخ جذوره وتوطيد أركانه . إن السلام هو دعوة ديننا الاسلامي الحنيف ، المتمثلة في قوله سبحانه وتعالى : "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" . صدق الله العظيم .

السيد فروتوس فايسكين (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

اسمحوا لي بداية ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم عن تهنئتي وأصدق تمنياتي بمناسبة انتخابكم رئيسا لعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . ونحن لعل يقيمن بأن جهودنا سوف تؤتي بتوجيهاتكم الرشيدة ، الثمار التي نرجوها جميعا .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب أولا للسيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عن التحيات الودية لجمهورية باراغواي ، حكومة وشعبا ، وأن أعلن عن التزامنا بتقديم الدعم الدائم له في المهمة الصعبة التي يضطلع بها والمتمثلة في قيادة جهود هذه المنظمة الرامية الى تحقيق السلم والامن الدوليين .

إننا إذ نرحب بقبول أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا أعضاء بالامم المتحدة ، إنما نحيا انتصار الحرية ورغبة الانسان العارمة في العيش في سلم وفي ديمقراطية مع احتفاظ الفرد بهويته . إن الاعلام العريقة بدأت ترفرف في زهو من جديد فوق هذه الاوطان .

وشمة نظام جديد يبرز في عالمنا . إننا نشاهد من ناحية انبعاك نزعات قومية قديمة ومن ناحية أخرى نشاهد خططا لتحقيق التكامل بين بلدان تسعى بهذا الى ملوك السبيل الصحيح لتحقيق تنمية اقتصادية أفضل ، وتحاول ، كما في حالة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (مركوسور) ، أن تجد الاستجابة المناسبة لمطالبات شعوبها بدوعية حياة أفضل .

إن تحقيق التكامل بين بلداننا ، الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وباراغواي ، عن طريق "المركوسور" هو أكثر من مجرد استراتيجية للتنمية فهو تعهد من شعوب من أصل واحد ، ولها هويات دينية ولغوية وتاريخية وثقافية مشتركة ، بأن تتشاطر المصير المشترك للأمم ولدت في أرض الأمل والمساواة .

وجاري تنفيذ الجدول الزمني لعملية تكاملنا الوليدة . فقد أقر اجتماع الرؤساء في لاس لينياس في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونية ١٩٩٢ برنامجا جار تنفيذ ، للتدابير التي ترمي عملية تخفيف الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية بل ازالتها ، وتقتضي التنسيق التدريجي للسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ويمعد التوقيع الأخير على اتفاق مع المجموعة الأوروبية عنصرا هاما يتجاوز النطاق الاقليمي من عناصر التعاون في اطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي .

وكجزء من نفس الالتزام بالتكامل تمضي باراغواي قدما في اتمام المكوك القانونية اللازمة لتحسين استخدامات مجرى باراغواي - باران المائي . ومن المستهدف أن تصبح حلقة الاتصال هذه ، التي تحظى بتأييد هذه المنظمة وغيرها من المجتمعات الدولية ، إحدى طرق النقل النهري الكبرى ، ووسيلة فعالة للتنمية في بلدان المركوسور وجمهورية بوليفيا الشقيقة * .

لقد اختفى خطر المجابهة النووية الذي كان يخطوي على احتمال القضاء على وجود البشرية ذاته . وساد الحس السليم وتغلبت القيم الاخلاقية . واليوم لا نشهد إلا عددا قليلا جدا من المواجهات المسلحة في العالم . ولعله لم يحدث من قبل مطلقا أن نعمت البشرية بهذا القدر من السلم الذي تتمتع به الآن . لكن التاريخ لم ينته بعد

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت) .

فما زال الجوع ، والمرض ، والافتقار الى التعليم ، وعدم التسامح والتعصب من الامور التي تمس معظم اجزاء العالم . وإذا كنا نحب الحرية ونعتمز بالديمقراطية تعين علينا ايجاد حل لهذه المشاكل . فما من حال سياسي يمكن أن يدوم ، ما لم يتوفر للشعب الحد الأدنى الذي يحتاج اليه للعيش في كرامة . فاذا لم يكن هناك تسامح متسود الكراهية والاستياء ، وبدون علم وتعليم لا يمكن ضمان مستقبل العالم .

لقد حان الوقت الآن للتضامن القاري ، وللقضاء على أوجه التعصب والانانية . والآن وقد انتهى سباق التسلح تبدو البلدان الاقوى وكأنها تتمتع لحرب أخرى هي الحرب الاقتصادية . ويجري تشكيل تحالفات تحاول أن تحسن من قدرتها على المنافسة . وسيكون المنتصر هو من ينتج أكثر ويبيع أكثر من سواه ، بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية ، وبلا اكتراث للتدني المستمر في قيمة منتجات البلدان الاقل نمواً ، ومن ثم يصبح تحقيق هذه البلدان للتنمية أمراً متزايد الصعوبة . وتقف حواجز الحمائية التي تضعها البلدان المصنعة ، التي تعلن في تناقض ظاهر انتصار السوق الحرة ، عائقاً في وجه تطلعات البلدان النامية الى التجارة الحرة حقا .

نحن بحاجة الى السعي لايجاد الحلول التي تخفف من مآسة البلدان التي تعاني من آفة الفقر . ونحن مقتنعون بأنه ، بغفل المبادرة الحميدة لشيلي بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية ، ستسمح فرصة مناسبة لوضع تخطيط عالمي من أجل النهوض بتنمية أفقر البلدان .

إن الكراهية وعدم التسامح والانتهاك المستمر لحقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة ، خاصة في البوسنة والهرسك وفي الصومال ، أمور تذكرنا بأن الكفاح من أجل السلم لم ينته بعد . فالسلم هبة والحفاظ عليه يتطلب عملاً متصلاً . وستؤيد باراغواي بأقوى العبارات الممكنة أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بغية ايجاد حل نهائي لهذه الحالة الخطيرة . وقد صوتنا من جانبنا لصالح القرار ٢٤٢/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة . فيجب أن تختفي من على وجه البسيطة النزاعات القومية المتطرفة وأشكال العنصرية والاحقاد والتعصب الدينية ، إذا كنا نريد للعالم أن يكون أكثر تآلفاً وإنسانية .

إننا ننظر باهتمام خاص الى استئناف المفاوضات الرامية الي ايجاد حل نهائي لقضية فلسطين . ويجدوننا الامل في أن تسهم هذه المفاوضات إسهاما ايجابيا في ايجاد حل سلمي متفاوض عليه ، حل نهائي دائم يعزز ، كما سبق أن قلنا ، حق دولة اسرائيل في أن تعيش في سلم داخل حدودها ، وحق الشعب الفلسطيني في وطنه الخاص به .

لقد قدمت الأمم المتحدة مساعدتها لعملية السلم في جنوب افريقيا عن طريق مجلس الأمن . والآن على الحكومة والمعارضة أن يجدا حولا مناسبة تنهض بشجاعة وواقعية بإمكانية التعايش السلمي في مناخ يسوده السلم والعدل والأمن .

وإذ تدخل الأمم المتحدة النظام العالمي الجديد الذي هو ثمرة الانفراج بين الشرق والغرب ، يتعين اعادة تنظيم هيكلها وجدول أعمالها ، ويلزم أن تصبح التنمية الاجتماعية وصيانة السلم شغلها الشاغل . ومن الحيوي بالنسبة لها أن توجد الآلية المناسبة للوفاء بهذه الاهداف ، وأن تحظى بتأييد لا تحفظ فيه من جانب أولئك الذين يملكون القدرة على تقديم تعاونهم الحاسم .

إن "خطة السلام" المقترحة من قبل الأمين العام جديدة بتأييدنا الكامل . إذ يمكن أن تكون نقطة البداية للبحث عن هياكل جديدة وطرق جديدة تفضي الى اقرار سلم دائم بناء .

إننا نعتقد ، ومعنا مجموعة ريو ، أنه لا يمكن ضمان السلم والأمن حقا ما لم يتحقق ازالة المسببات الأساسية للصراعات . لذا ، نؤكد من جديد ما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهمية حيوية في عملية توطيد السلم . فلا بد من تضيق الهوة المتمثلة في التفاوت في الثروة بين الشمال والجنوب إذا كنا نريد تجنب سلسلة ردود الفعل المترتبة على الحاجات غير المشبعة ، والتي تفضي الى أزمات عميقة في البلدان النامية ، بما يكمن في طياتها من خطر العودة الى أنظمة نهبناها ، وهي الأنظمة التي كانت قد سببت لشعبنا معاناة شديدة .

لا نستطيع أن نتكلم عن مستقبل السلم أو التنمية المستدامة دون كفالة الاحترام الكامل لحقوق الانسان . ونشر هذه الحقوق واحترامها المستمر مهمة أخرى من مهام الأمم

المتحدة . ويجب أن يكون احترام حقوق الانسان هو دعامة أية عملية للتغيير . لذا ، نرحب بالمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان ، الذي سيعقد بغيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ويسعدنا أن يأتي انعقاد هذا المؤتمر في آوانه تماما .

إن الانتهاكات السافرة لحقوق الانسان ، مثل الارهاب ، لا تزال مستمرة . ويجب علينا أن نسلم بصورة قاطعة بأن الارهاب هو من أخطر الانتهاكات ، إذ أنه يهاجم حقوقا أساسية للانسان ، كالحق في الحياة والامن والميراث .

منذ بضعة أيام مضت ، وفي هذه القاعة ذاتها ، أشارت مشاعرنا كلمات رئيس جمهورية كولومبيا عن المعركة التي يخوضها شعبه وحكومته ضد الاتجار بالمخدرات . فالقتل والابتزاز والاختطاف والفساد كلها أمور ترجع في الاصل الى الاتجار بالمخدرات . فالقضاة والموظفون المدنيون وكل من يعارض هذه التجارة الاجرامية يعيش في ظل تهديد مستمر ، وقد دفع الكثيرون ارواحهم ثمنا لمثلهم العليا وشجاعتهم وكرامتهم .

إننا نتفق مع رئيس كولومبيا في تشديده على مسؤولية مراكز الاستهلاك الكبرى ، وعلى وجوب التزام جميع البلدان بالمشاركة في حرب شاملة ضد الاتجار بالمخدرات . وعلينا أن نعقد العزم على اتخاذ اجراء دولي جماعي متعدد الجوانب لمحاربة هذه الافة على كل الجبهات .

منذ خمسمائة سنة كانت شجاعة كولومبوس وسعة خياله فاتحة لعصر جديد . فلقد أصبحت أمريكا ، قارة الامل ، جزءا من مغامرة الجنس البشري ، وقدر لها أن تؤشر تأثيرا عميقا في المستقبل . واليوم - ويا للمصادفة - يدخل العالم مرحلة جديدة هي الاخرى واعدة ، وزاخرة بالامل . إن على هذا الجيل أن يدعم المستقبل ، وعلى منظمنا أن تكفل اقرار السلم وأن تنهض بالتنمية الاجتماعية .

وللاحتفال بهذه الذكرى الخمسمائة ، اجتمعت بلدان امريكا الايبيرية في العام الماضي في غواد الاخارا بالمكسيك ، عاقدة العزم على أن تجعل قوة مجتمعنا أمرا له اعتباره في المستقبل . وقد كانت الاستجابة ايجابية ، وفي مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات أمريكا الايبيرية ، الذي عقد هذا العام في مدريد ، أقرت مشروعات فعالة ترمي الى مساعدة الشعوب الايبيري - أمريكية .

إن الجهود المشتركة كالتي أشرت إليها وتلك التي تمّ التعهد ببذلها في "مبادرة الأمريكتين" ، بالإضافة إلى التضامن والدعم اللذين حصل عليهما بلدي من بلدان أخرى كاليابان والمانيا - كل ذلك أنعش فينا الأمل بأن جهدا متضافرا سيبدل في المستقبل لصالح التنمية في البلدان التي تشتد حاجتها إليها .

وخلال العام الحالي ، اشترك بلدي في قمة الأرض التي عقدت في ريو ، وكان تواقا لضمّ جهوده إلى جهود البلدان الأخرى التي التزمت بالحفاظ على البيئة . وقد أعلننا عن تدابير اتخذناها في هذا المجال ، منها الإعلان عن اعتبار منطقة تغطي نحو ٦٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات ؛ بسكانها الأصليين وحيواناتها البرية ، منطقة إيكولوجية محمية . وعلاوة على ذلك نقوم الآن بدراسة مشروع خطة لتطوير المنطقة الغربية من بلدنا ، بدعم من المجموعة الأوروبية ، يولى فيه اهتمام خاص إلى الحفاظ على البيئة في منطقة تتجاوز مساحتها ٢٤٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتمثل أكثر من نصف مساحة أراضينا .

وقد أدى مؤتمر ريو إلى زيادة الوعي في العالم كله بالملة بين التنمية والبيئة . وسوف يكون من العسير احراز نجاح دائم في السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأرض ، إذا لم تقم البلدان التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تلوث كوكبنا بتوفير الموارد اللازمة لذلك .

إن عملية تعميم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في هذه الحقبة الجديدة هي ، لحدّ ما ، التي أطلقت العنان لحركات التحرير في أجزاء أخرى من العالم . واليوم أصبحت الحكومات في أمريكا ، باستثناء عدد قليل منها ، تتمتع بالشرعية التي أسفقتها عليها انتخابات حرة لم يطعن فيها أحد . وما تبقى من بقايا العنف أخذ في التلاشي الآن . وأصبحت الشعوب تعيش في مناخ من الحرية والديمقراطية ، تحترم فيه حقوق الانسان .

لقد أصبحت الحرب الأهلية في السلفادور في خبر كان . وقد ضرب ذلك البلد ، بالاشتراك مع هندوراس ، للمجتمع الدولي مثلا يحتذى به وذلك بقيامهما بطرح نزاعاتهما الدولية على محكمة العدل الدولية لتسويتها .

وتنتهج بيرو مرة أخرى الطريق المؤدي إلى استعادة دستورها . وستقوم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم بإجراء انتخابات لإقامة جمعية تأسيسية تشترك فيها ، بناء على طلبها ، بعثة مراقبة من منظمة الدول الأمريكية . ونأمل في أن تتوصل بيرو إلى إيجاد حلول للمشاكل الخطيرة التي تواجهها ، وفي أن يكون بإمكاننا أن نرحب قريباً بعودتها إلى مجموعة ريو .

لقد بينت مجموعة ريو أنها أصبحت آلية يعتمد عليها للتشاور السياسي والتعاون ، كما دلت على ذلك عندما ظهرت الأزمة التي عرّضت دستور فنزويلا للخطر ، وعندما أرسلت وفداً إلى بيرو قام بدور فعال في السعي لاستعادة الديمقراطية الكاملة فيها .

وعلاوة على ذلك ، أمكن من خلال مجموعة ريو عقد اجتماعات عديدة وتوقيع معاهدة للتعاون مع المجموعة الأوروبية . كما عقدت اجتماعات أخرى مع بلدان الخليج الفارسي واليابان والصين وكندا .

إن عملية التكامل الإقليمي ، التي تتوخى في النهاية إقامة منطقة اقتصادية مشتركة شاملة تشمل كل أرجاء القارة الأمريكية قد امتطعت ، بالإضافة إلى إنشاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ، أن تحرز تقدماً كبيراً يتمثل في حلف الانديز والمجموعة الكاريبية ، وأولا وقبل كل شيء رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، التي هي مخطط للتكامل تم الاتفاق عليه بالفعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا . وبالنيابة عن بلدي أودّ أن أتقدم بتهنئتي لهذه البلدان مع أطيب تمنياتي لها بالنجاح .

واسمحوا لي مع ذلك أن أتكلم بإيجاز عن بلدي باراغواي ، الذي استعاد الديمقراطية واستردّ حريته منذ أربع سنوات . في هذه القاعة بالذات ، خاطب رئيسي جمهوريتنا ، أندريه رودريغز ، الجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والأربعين فقال :

"إن باراغواي تتجه بثبات صوب تحقيق الديمقراطية السياسية" (A/44/PV.6 ، ص (٢)

وبوسعي أن أقول اليوم ، باعتزاز مشروع ، إن حكومة باراغواي قد حافظت على وعدها . فبلدي يعيش الآن في ظل ديمقراطية شرعية وحقيقية ومثمرة ، تستند إلى الاحترام الذي لا حدود له لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

إن لدينا الآن دستورا وطنيا جديدا ، دخل حيز النفاذ منذ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهو الذي يحكم مصير بلدي الآن . وقد جاء ذلك نتيجة لمناقشات ديمقراطية جرت في المؤتمر الوطني التأسيسي الذي انتخب بالإرادة الشعبية في انتخابات حرة جرت بمشاركة كل القوى السياسية ، وبحضور أعضاء من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بصفة مراقبين .

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي ، يواصل بلدي احراز التقدم في تعزيز اقتصاده من خلال عملية للتكيف وتحقيق الاستقرار . وقد حررنا التجارة ، ونحن نولي أولوية عالية للتكامل الاقليمي .

إن سياسة توطيد الديمقراطية المقترنة بالضرورة بعملية تحقيق الاستقرار للاقتصاد والأوضاع المالية ، قد أصبحت ممكنة بفضل تصميم شعب باراغواي ، الذي أوضح لحكامه أنه لم يعد في بلده أي مجال للدكتاتوريات أو الشمولية .

أما وقد أصبح شعب باراغواي ميذا لمصيره الحر والديمقراطي الجديد ، فإن علينا أن نعترف بالدعم الثابت الذي قدمه المجتمع الدولي لمسيرتنا في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي . ونودّ أن نخمّ بالشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والمجموعة الأوروبية لتعاونها معنا وثقتها فينا .

ختاما ، أود أن أقول بضع كلمات عن الأمم المتحدة . إن ميزان حساب الأمم المتحدة لدى بلوغها ما يمكن أن نسميه بالمرحلة الأولى من حياتها يميل لصالحها . فهي تقوم بأعمال فعالة لصالح السلم . والسبب الوحيد الكامن وراء الاعتناق شبه الاجماعي للرأي الداعي إلى اجراء تغييرات هيكلية فيها بغية تعزيزها واصباح المزيد من الدينامية عليها ، هو التغييرات العميقة التي تحدث في العالم والتي تدعو إلى

جعل المنظمة أكثر انسجاماً مع المتطلبات الجديدة . وسيستمر الحفاظ على السلم مهمتها الرئيسية ، ولكن مع وجود هيكل يكون أكثر استجابة وقدرة على تخفيض أسباب الصراعات . إن العالم كله ، في توفقه إلى مستقبل تسوده الحرية والعدالة والسلم والأمن ، يضع ثقته في الأمم المتحدة وفعاليتها .

السيد ناتشاي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن ما أظهرناه

من إحساس بالنشوة والحماس منذ وقت ليس ببعيد ترحيباً بزوال المجابهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب وبالانتشار المتعاضم للحرية والديمقراطية ، هذا الإحساس يحل محله اليوم إحساس عام بالأحباط نتيجة للعقبات التي تعترض تحقيق التطلعات الطبيعية للشعوب إلى الحرية والرفاهة المشروعة .

لقد بدأت الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة في منعطف بالغ الصعوبة في تاريخ البشرية ، الأمر الذي يعني أن السيد غانيف قد تولى رئاسة الجمعية العامة في ظروف فيها دواع للقلق ولكن فيها أيضاً دواع للأمل ، ذلك أن منظمنا وحدها هي التي يمكن أن تساعد العالم على التصدي لهذه التحديات .

ونودّ بالنيابة عن وفد توغو أن نتقدم إلى السيد غانيف بتهانينا الحارة بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة . إن اختيار السيد غانيف ، الذي يتمتع بخصال فكرية عظيمة وخبرة واسعة ، أمر يمثل بالنسبة لبلده تجسيدا حقيقيا لمثل السلم والعدالة التي نادت بها دوماً . وسوف نكون على أتم استعداد للعمل معه في أي وقت لضمان انجاح مهمته الجسيمة .

ويودّ وفد توغو كذلك أن يشيد إشادة صادقة بسلفه السيد شهابي ، لادائه الرائع في إدارة أعمال الدورة السادسة والأربعين . إن ما أبداه من دينامية وما امتاز به من حرص على التفوق في الأداء وحماس للانضباط وتمسك بدقة المواعيد كان من الأمور التي نالت تقديرنا واعجابنا والتي كانت سببا للنجاح الكبير الذي حققته مداولاتنا . لذا أكرر التأكيد على تهانينا المخلصة له .

ونفتنم هذه المناسبة لكي نحیی الامین العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي ، للعمل الدينامي الذي اضطلع به منذ انتخابه ليصدر منظمتنا . إن ما أبداه من رجاحة عقل وروح عملية منذ أن تولى منصبه في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، يحملنا على الاعتقاد بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة على المساهمة بشكل أكبر حتى مما تفعل الآن في صون السلم في كل أرجاء العالم وتعزيز التضامن بين الأمم .

وفي الشهور الاخيرة اتسعت أسرة الأمم المتحدة بإضافة أعضاء جدد . ونود أن نرحب بهم وأن نعرب عن مدى سعادة المجتمع الدولي واحساسه بالفخر وهو يرحب بهم بيننا ، آمليين أن يناصروا ، وفقا لما ورد في بياناتهم التي أدلوا بها لدى قبولهم في العضوية ، ميشاق سان فرانسيسكو بكامله وأن يمتثلوا لمبادئه الاساسية .

ومنذ انتهاء الدورة الماضية ، شهد العالم أحداثا كثيرة . وتكشفت الجهود لإقامة نظام عالمي جديد ، من الضروري أن يكون في المقام الاول نظاما تحريريا ، لانه يركز على الضرورة المطلقة لاحترام حقوق الإنسان وهو مطلب اساسي لإقامة علاقات تقوم على الثقة والسلم والتضامن بين شعوب كوكبنا .

إن الاضطرابات التي شهدناها في السنوات الاخيرة في جميع أرجاء العالم ، وخاصة في أوروبا وآسيا وافريقيا ، تعبر عن إصرار الشعوب على اكتساب حرية جديدة يمكن فيها للإنسان أن يصبح المانع الذي لا يُبَارَى لمصير النظام الذي يحكمه . وتسعى الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الحرية والسلم والعدالة وهي أشياء لا تحققها سوى الديمقراطية السليمة التي تقوم على التعددية . ومن بين هذه الشعوب شعب توغو الذي يشاير منذ ١٣ سنة في جهوده الرامية إلى تكييف الهياكل والخيارات الاساسية التي تحكم نظامه الاجتماعي والسياسي مع متطلبات عصرنا والمواقف المتغيرة .

وقد التزم بلدنا بتنفيذ تدابير التحرر والانفراج ونشر الديمقراطية تدريجيا في حياتنا السياسية بعد أن أبعث النظام السابق وبعد حصوله على الدستور في عام ١٩٧٩ . وقد مكنت تلك التدابير ، ضمن جملة أمور ، من اجراء انتخابات حرة في إطار الهيئتين التشريعتين الثانية والثالثة وأثناء الاستفتاءين البلدي والتمهيدي اللذين أجريا عام ١٩٨٧ ، كما أنها عززت في نفس الوقت حماية حقوق الإنسان ، وخصوصا بعد انشاء لجنة مستقلة .

ويشهد ما تلا ذلك من سن قوانين لتحرير الصحافة والتعددية السياسية وإصدار عفو شامل ، إلى جانب وضع مشروع للدستور لإقامة نظام تعددي ، أن حكومة وشعب توغو يرغبان حقيقة ، دون تعجل لا مبرر له ، في المضي قدما إلى مرحلة أعلى في عملية تطبيق الديمقراطية في مؤسساتنا .

وبلغت هذه الحركة التي بُدئت في نهاية الثمانينات ذروة سرعتها الهائلة في المؤتمر الوطني السيادي للقوى الناشطة في الامة الذي أفضى إلى تشكيل حكومة انتقالية كان من المقرر أن تقود توغو على طريق الانتخابات وإرساء الديمقراطية . وينبغي أن نشير إلى أنه بعد مرور عام على انشاء هذه المؤسسات الانتقالية ، واجهت الحكومة صعوبات جمة ، ومن ثم يتعين علينا بذل جهود ضخمة قبل بلوغ أهدافنا . إن التكييف الاخير لاليات مؤسسات فترة الانتقال ، وهو التكييف الذي اقترح عقب اجتماع المشاورات بين مختلف زعماء الحياة السياسية في البلاد ، واقتره الحكومة والهيئة التشريعية والمجلس الاعلى للجمهورية ، قد برهن بما لا يدع مجالاً للشك على رغبة شعب توغو في بذل كل ما في وسعه لتحقيق السلم والامن وإقامة دولة القانون التي يتطلع اليها الجميع بانشاء مؤسسات جديدة تقام عن طريق اجراء انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة . وتجري آخر هذه الانتخابات ، وهي الانتخابات الرئاسية ، في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر من هذا العام .

وتستجيب هذه التكييفات التي أجريت لعمال الحكومة الانتقالية لحاجاتنا إلى إحراز تقدم ، بضمانها للتطبيق الطليم للدمستور في هذه الفترة الانتقالية لكي لا يحرم أي جهاز ظلما من حقوقه الدستورية ، وبإشراكها جميع الزعماء السياسيين الوطنيين في العملية الديمقراطية لكي نحشد توافق الآراء حول القيم التي يقوم عليها أحيائنا الديمقراطية الجديد .

وتتمتع هذه الهيئات بسلطة كافية لان تقود البلاد لتحقيق عملية الديمقراطية السلمية التي لا يمكن عكس اتجاهها ، ولكن هذه الهيئات لا تتمتع بسلطة تكفي لعرقلة مسيرتنا لتحقيق الديمقراطية . ومن ثم لا يسعنا سوى أن نُعرب عن ارتياحنا لان أكبر مسؤولين في الفرع التنفيذي ، وهما رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، قد أعلننا رسمياً عزمهما على مواصلة السير بالعملية الديمقراطية التي تجري حالياً في نهايتها وتكريس جميع جهودهما لتنظيم الاستفتاءات المقررة في الموعد المحدد . وفي هذه المرحلة من التدريب على الديمقراطية شكل رئيس الوزراء حكومة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية

بالاتفاق مع رئيس الدولة ، بعد التشاور مع العائلات السياسية الكبيرة ، وأقرها في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي المجلس الاعلى للجمهورية بأغلبية ٦٠ في المائة بمسند اقتراح سري .

ويبين هذا التصويت بالموافقة في الواقع إصرار شعب توغو على التغلب على التناقضات بغية النهوض بالتجديد الديمقراطي . ويبرهن هذا التصويت ، الذي أُجِرى في ظل ظروف صعبة على وجه الخصوص ، برهانا كافيا على "أنه مهما قيل في توغو ، فما زلنا قادرين على أن نقول لا بملء حريتنا ودون أي خوف من اقتراح صادر عن السلطة التنفيذية" .

ونفتنم هذه الفرصة لكي نبلغ هذه الجمعية أن مشروع دستور الجمهورية الرابعة الذي طُرح للاستفتاء في يوم الأحد ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، قد اعتمد بنسبة ٩٩,٩ في المائة . وقد قوبل هذا الاستفتاء بحماس شديد وحظي بتأييد جماعي تقريبا ، وكان معدل المشاركة فيه ٧٥ في المائة تقريبا . ولن تُضيع الحكومة هذه الفرصة لأن تتعلم السدرس من هذا الاقتراح الاول حتى تصحح الأخطاء التي ظهرت عند اجراء أول استفتاء ، مما يضمن قبول نتائج الاقتراح من جانب جميع الأطراف .

ويجدر بنا أن نؤكد من جديد للبلدان الصديقة وللأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره ، امتنان حكومة وشعب توغو العميق لما قدمناه من دعم قيّم لعملية الديمقراطية في بلادنا . ونأمل مخلصين أن تستمر هذه المساعدة أثناء الانتخابات القادمة .

ولا يمكن إنكار أن النضال من أجل إقامة دولة القانون في توغو مهمة تقع في المقام الاول على عاتق شعب توغو نفسه ، وإنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة نظامه الديمقراطي وفقا للوسائل المتاحة له وبما يتماشى مع ثقافته وروحه الوطنية . وسنناضل بشجاعة وإصرار لمواجهة التحديات التي تعترض الاتحاد وتحقيق القبول المتبادل .

وقد وضعت الحكومة خطة أمنية وفقا للنتائج التي توصلت اليها أعمال اللجنة المشتركة ، ويمكن ملاحظة نتائج هذه الخطة فعلا في هذا الميدان .

وبفضل هذا التوافق في الآراء ، يجري حاليا كبح العنف السياسي الذي كان متفشيا في بلدي حتى الامس القريب . وسيتاح لجميع الاحزاب السياسية ، دون تقييد وفي امن كامل ، الوصول الى جميع أنحاء توغو خلال حملاتها السياسية .

ولاريب أن الادارة بواسطة توافق الآراء في هذه الفترة القصيرة من حياتنا السياسية هي القوى الدافعة للتوافق السياسي في توغو وضمانة للموثوقية والشفافية في الانتخابات المقبلة .

وأخيرا ، وافق الزعماء الرئيسيون لحياتنا السياسية على مبدأ الضمانات المتبادلة ، الذي لا تخفى أهميته على أحد . ويجب أن ننفذ جميع التدابير التي اتخذنا بشأنها قرارات من قبل ، وذلك خلال الانتخابات وبعدها . وأن بلدي المصمم على استعادة السلم والهدوء ، يؤكد للجمعية العامة أن العملية الديمقراطية الجارية لا يمكن التفاوض عليها .

وعلى الرغم من أملنا في إمكاننا العيش من الآن ، فصاعدا في مجتمع دولي خال من النزاع فإن العالم لا يزال يشهد ازديادا في المنازعات المسلحة . ولم تعد افريقيا وآسيا وحدهما اللتين تحتويان على جيوب للتوتر . فاوروبا متأثرة الآن باحتدام الحرب في يوغوسلافيا سابقا - وفي البوسنة والهرسك على نحو أكثر تحديدا . وتمثل هذه المأساة تحديا للمجتمع الدولي ليهبذل كل ما في وسعه لكفالة مراعاة الانسان والكرامة الانسانية . ونحن نؤيد دون تحفظ جميع المبادرات الاوروبية ونحیی جهود الأمم المتحدة المحمودة لإعادة السلم الى ذلك الجزء من اوروبا .

وفي مناطق أخرى في العالم أصبحت الصومال وليبيريا في افريقيا ، طوال أعوام حتى الآن بؤرتين أخريين من بؤر التوتر حيث تشتعل الحرب بين الأخوة ، ويروح ضحيتها بالفعل الآلاف من الضحايا . وأصبح القدر اليومي لهذه الشعوب هو الموت والدمار والفاقة والجوع .

وندعو الأخوة الصوماليين والليبيريين ، من منبر الأمم المتحدة هذا الى ابداء مشاعر القومية الإيجابية والوطنية البناءة للمساعدة في تنفيذ القرارات ذات الصلة بالموضوع والصادرة من منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وذلك للإسهام في إعادة السلم الى بلديهما .

ويجب أن تفهم حكومة جنوب افريقيا أن عجلات التاريخ لاتزال تدور وانه أصبح من الواضح أن الهياكل المفروضة بالقوة لا يمكن أن تصمد في وجه تصميم الشعب على أن يحيا في سلم . وأن المحنة المتواصلة لذلك الجزء من قارتنا تستدعي أن تكشف الجمعية العامة جهودها من أجل النصر في معركة استئصال الفصل العنصري . ويتطلب هذا الإبقاء على جميع أشكال الضغط لإرغام حكومة دي كليرك على أن تلزم نفسها كلية بالاصلاحيات السياسية والمؤسسية التي اضطلعت بها فعلا بشجاعة .

وتتابع توغو باهتمام خاص الحالة المتطورة في الشرق الاوسط . وهي تكرر تأييدها التام لعملية السلم التي بدئت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ في مدريد ، وتناهد الاطراف المعنية إبداء المزيد من الحكمة والشجاعة وضبط النفس بغرض تعزيز تلك العملية والتوصل الى تسوية نهائية للصراع العربي الاسرائيلي . وينبغي للتسوية أن تقوم على أساس اتفاق يتوصل اليه عن طريق التفاوض ويكون مقبولا لدى الجميع ويضمن أمن جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، والسماح للشعب الفلسطيني بأن يمارس بحرية وبالكامل حقه في تقرير المصير .

وفيما يتعلق بالخليج العربي الفارسي ، حيث السلم لايزال يبدو مهددا . فإن بلدي يكرر نداءه الموجه الى جميع دول المنطقة بأن تلتزم بدقة بمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع ، وبأن تبذل كل الجهود لتفادي خطر حدوث مواجهات جديدة لاتزال تحوم حول ذلك الجزء من العالم (*) .

وفي آسيا ، تعرب توغو عن تقديرها لجهود الامين العام الرامية الى نشر السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . ونأمل في أن تحرز جهود المصالحة الوطنية الجارية الان المزيد من التقدم .

(*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هولو (بنن) .

وبالنظر الى ما تسببه هذه المنازعات من معاناة كبيرة تبثلى بها الشعوب ، فإن أية فكرة بشأن السيادة والاستقلال ، فيما يتعلق بالمنازعات التي أشرت اليها ، تصبح عقيمة . أو ليس من الأفضل أذاً ، منع المنازعات المسلحة ، بدلا من البحث عن حل لها ؟

إن الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم من قبل المنظمات الاقليمية والدولية ، سعيا لإيجاد آلية جديدة لمنع الحرب وحفظ السلم ، من المحتمل أن تعزز التقدم الاجتماعي وتهيئ ظروفًا معيشية أفضل لشعوبنا . ولذلك ، يرحب وفدي باجتماع القمة الذي عقده مجلس الامن في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والذي نظر في طرق تعزيز قدرة الامم المتحدة على اتباع دبلوماسية وقائية وصنع السلم وحفظ السلم وجعلها أكثر فعالية . كما تعرب توغو عن شديد التقدير للنتائج التي انتهى اليها الاجتماع والتقرير (A/47/277) المقدم من الامين العام بناء على طلب المجلس .

وفي التعامل مع المنازعات العديدة المحتممة في جميع أنحاء العالم ، متتيح الدبلوماسية الوقائية ، مع التصميم الحقيقي لانصار الحياة الدولية ، وبوجه خاص أطراف النزاع ، التوصل بسرعة الى هدفها في تحقيق السلم .

ويشهد العالم الآن نهاية للخصومة بين الشرق والغرب ، ولكن لم يمكن التغلب حتى الآن على أكثر ما يخشى منه وهو خطر نشوب حرب عالمية . ولاتزال ترسانات الاسلحة الشديدة التقدم قائمة في جميع أنحاء العالم ، مما يمثل تهديدات خطيرة للسلم والامن الدوليين . وتدعو الحاجة الملحة الى تدمير أسلحة التدمير الشامل ووقف سباق الاسلحة ، كما ينبغي للدول المزودة بتلك الاسلحة أن تكرر نفسها لتحقيق تلك المهمة بغرض كبح أي فعل لا إرادي يرمي للالتجاء للحرب .

وقد حددت معاهدة عدم الانتشار دون حدود زمنية كما دخلت حيز النفاذ معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة خفض القوات المسلحة التقليدية في اوروبا وسيقدم

النص النهائي للاتفاقية التي تحظر الاسلحة الكيميائية لكي تنظر فيه خلال هذه الدورة . وتزيد جميع هذه التطورات من أمل المجتمع الدولي في أن تمضي الدول المزودة بتلك الاسلحة نحو نزع السلاح العام الكامل .

وبالاضافة الى ذلك يعتقد وفد توغو أن الوقت قد حان ، بعد انتهاء الحرب الباردة وحلول الثقة والتعاون حالياً محل الارتياح لان يدرس المجتمع الدولي ، دون تأخير مسألة وضع مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، والتي ستقوم الامم المتحدة بعدها بدور رائد بوصفها الهيئة الرئيسية التي يمكن فيها التوصل الى توافق للآراء يتصل بمشاكل الامن ونزع السلاح .

ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذها الرئيس فرانسوا ميتران مؤخراً والتي تمثلت في اصداره مرسوما بوقف التجارب النووية التي يجريها بلده لمدة عام واحد .

ونحن نرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به الرئيس جورج بوش في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن إعادة بعض الأسلحة النووية التعبوية الى الولايات المتحدة بهدف تدميرها . ومن وجهة نظرنا . تبعث الاحداث والمبادرات الاخيرة ، بالاضافة الى عدد كبير من التطورات العالمية الإيجابية في ميدان نزع السلاح ، على الارتياح . بيد أن انتشار الأسلحة التقليدية وعمليات نقلها على الصعيد الدولي ، وخصوصا افريقيا ، تشكل مصدر قلق رئيسي لسلطات توغو . وفي هذا الصدد ، نرى أن مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلام ونزع السلاح ، على غرار مركز لومي ، مازال مفيدا ، وينبغي أن نسعى لتوسيع نطاق الدور الذي يقوم به ، وسلطاته ، ومجال أنشطته . ولهذا ينبغي للامم المتحدة أن توفر للمراكز الاقليمية المزيد من الوسائل حتى يتسنى لها الاشتراك الكامل في تعزيز الامن والسلم .

ومازالت مشاكل خطيرة مثل تلك المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين قائمة ، وهذا يملينا على نحو قاطع استكشاف نهج جديدة يمكن أن تفضي الى تعزيز قدرة الامم المتحدة على تأدية وظائفها . وفي حين أن المواجهة بين الشرق والغرب قد أصابت منظمة الامم المتحدة بالشلل ، وهي تسعى الى تنفيذ مهمتها النبيلة ، فإن الانفراج الحالي يوفر الآن فيما يبدو فرسا أكثر للدول الاعضاء لأن تؤكد مرة أخرى التزامها بمقاصد ومبادئ الميثاق . إن بلادي من جانبها تؤكد مرة أخرى إيمانها بالامم المتحدة ، وتتمسك بالاليات الخاصة بإقامة الدبلوماسية الوقائية ، واستعادة السلم وصونه . ومع ذلك إن أداء الامم المتحدة لوظائفها بفعالية يفترض مسبقا إعادة تشكيل أجهزتها ، وتكييفها مع حقائق العصر .

إن تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان يعني اليوم أن مصير البشرية ككل في الميدان الخاص والدقيق ، وهو ميدان صيانة السلم والامن الدوليين . لا ينبغي أن يتترك رهن اجتهاد بضع دول فحسب ، وذلك لأن ادارة السلم والامن تتطلب العمل المتضافر من جانب الدول ككل ، أيضا كان حجمها الجغرافي أو قوتها الاقتصادية أو المالية أو

العسكرية . ولذلك تؤيد توغو بلا تحفظ أي اقتراح يرمي الى استعراض تشكيل مجلس الامن . فإذا ما تم ذلك ، فستكون الثورة الديمقراطية الجارية الآن في بعض الدول قد وصلت في نهاية المطاف الى المنظمات الدولية .

إن السلم والديمقراطية يفترضان مسبقا وجود اقتصاد تتوافر له مقومات البقاء والنمو ، اقتصاد قادر على تلبية الحاجات الاساسية من غذاء وصحة وتدريب وإسكان . والتقدم الذي ينبغي إحرازه لتحقيق التنمية الكاملة للفرد ضروري لتحقيق الديمقراطية وتدعمها . فالحقيقة الاساسية هي أنه لا يمكن تحقيق تنمية دون ديمقراطية ، كما أنه على وجه التحديد لا يمكن للمرء أن يتصور الديمقراطية دون تنمية أو سلم .

وحتى يتسنى حفظ السلم في العالم ، ينبغي لنا أن نلتزم تماما بفكرة تقسيم ثروات الأرض على نحو أكثر انصافا . غير أنه للأسف يجب علينا أن نلاحظ أن الحالة الدولية لم تتغير في هذا الصدد .

وفي الجزء الأخير من هذا القرن ، إن أي تحليل للحالة الاقتصادية الدولية يكشف عن الكثير من أوجه التفاوت الاجتماعي بين الأمم . لذلك ينبغي للأمال التي أحيتها فينا نهاية الحرب الباردة أن تجد مبرراتها في مشاركة تقوم بين البلدان الغنية والبلدان النامية حتى لا تؤدي شهية البعض الى تجويع الآخرين حتى الموت . ولكننا للأسف ، نشهد عاجزين ، الفجوة تتزايد اتساعا بين الغني والفقير .

إن اقتصادات البلدان النامية الآن في حالة ركود مزمن ، وهي أخطر حالة ركود حدثت منذ بضعة عقود . فقد تباطأ النمو ، وخصوصا في افريقيا ، حيث أشرت الازمة أساسا على كل مظاهر الحياة ، ونجم عنها تدهور حقيقي في الظروف المعيشية في هذه البلدان . ومن الواضح أن هذه الحالة مستتير ما لم تبذل الجهود لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الإنصاف وعلى رؤية للتعاون الدولي أكثر انسانية ومخاء . وفي هذا الصدد نقدر تمام التقدير القرار الذي اتخذته اليابان بأن تضع تحت تصرف افريقيا مجموعة من المعونات تبلغ ٧٠٠ مليون دولار توزع على مدى السنوات الثلاث

القادمة ، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء والتدابير الأخرى أيضا تدعو الى التفاؤل ، فهي أبعد ما تكون عن تلبية الشواغل الحقيقية للبلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا .

وفي واقع الامر ، أنه اذا كان لهذه البلدان أن تخرج من هذه الازمة العميقة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ من الإجراءات العاجلة والملائمة ما يضمن لها أسعارا مربحة لسلعها الاساسية . وإزالة حواجز التعريفية الجمركية ، التي تشكل جميعها عقبات أمام صادرات هذه البلدان ، ومن الحيوي أن يعبر المجتمع الدولي موارد أكبر للشروع مرة أخرى في الاستثمار ، وأن يجد حلا دائما لمشكلة الديون . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نبحث عن آليات مختصة تسمح في آن واحد بالسداد وإيجاد الموارد اللازمة لضمان الإنعاش الاقتصادي .

لقد تترتبت على الازمات الاقتصادية في بلداننا آثارا اجتماعية تؤثر على الشباب بوجه خاص . فظاهرة جنوح الشباب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتعاطي المخدرات ، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايذز) ، تشكل كلها تهديدات خطيرة للبشرية . لذلك ينبغي تركيز اهتمامنا المستمر عليها .

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمستمرة ما لم تتوافر البيئة السليمة . ومن حسن الحظ ، أن المجتمع الدولي قد تجند اليوم لحل المشاكل التي أدى اليها تدهور الأرض والطبيعة .

إننا اليوم نعيش في عهد جديد . هذا العهد الجديد ينبغي أن يقوم على الحرية ، والفهم ، وحب الجار ، والسلام . إن ضمان السلم والأمن ، والعمل من أجل الحرية والديمقراطية ، وتأمين رفاهية العالم من خلال تجارة دولية حرة ، والمحافظة على بيئة سليمة ، وإقامة علاقات دولية مستقرة تقوم على الحوار والتعاون : كل هذه وغيرها تحديات ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لها من أجل إقامة نظام عالمي جديد نسبو اليه جميعا . ومن ثم ، ينبغي أن نبذل قصارانا لبلوغ هذه الاهداف .

ويحدونا الامل في أن يوفر لنا القرن الحادي والعشرون عالما نرى فيه الانسان وقد تحرر من آفة الفقر والقمع والظلم والفاقة ؛ قادرا على أن يستخدم قدراته كافة وأن يطلق العنان لعبقريته الخلاقة من أجل تحقيق تدميته الكاملة ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة باعتبارها القائمة على ضمان السلم والامن .

السيد منينديز بارك (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسبحوا

لي - سيدي - بأن أهنئ السيد غانيف بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، وبأن أؤكد له أنه سيلقى تعاون وفد بلادي بالكامل في اضطلاع بوظيفته الهامة .

أود أيضا أن أهنئ السيد سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية على الملوك الكفاء الذي اضطلع به بواجباته رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

وأقدم التهانئ الاخوية الحميمة للسيد بطرس بطرس غالي الذي بدأ يوجه المنظمة - بمفته أميننا عاما - منذ بداية العام . إننا ندرك أنه واجه خلال هذه المرحلة الأولى مهمة معبة . فقد عكف على مهمة إعادة تشكيل هيكل المنظومة وإصلاحها لتوائم الإطار الدولي الجديد .

في الجهد الجماعي ، الذي علقت عليه البشرية أمسى آمالها من أجل مستقبل أفضل أكثر عدلا ، من الامور الإيجابية والمطمئنة أن يكون بيننا أصدقاء جدد . وبهذه الروح أرحب بحرارة بالدول التي انضمت الى المنظمة هذا العام . وغواتيمالا تقدم لها الصداقة والاحترام والتضامن والتعاون .

تجتمع دول العالم في هذا المحفل بمشاعر مختلطة من الشك والامل . الشك ، لاننا ، في أعقاب التغيرات المشيرة في النظام الدولي ، نجد أنفسنا عشية عصر جديد لم تحدد بعد ملامحه الأساسية ؛ والامل ، لانه بالرغم من تاريخ المواجهة العقيمة ، تسنح الفرصة لنظام دولي منصف وعادل يوجه فيه التعاون بين الدول الى حل مشاكل المجتمع الدولي الرئيسية : الفقر الشديد ، والتنمية المستدامة ، والسلام ، والامن ، والبيئة .

إننا نحن الغواتيماليين ننظر الى هذه التغيرات بأمل كبير ، ونفهم تماما آثارها التاريخية ، فبلدنا أيضا يمر بعملية تحول طموحة بعيدة المدى ، نشق في أنها متغير مجرى تاريخنا بشكل إيجابي . إن غواتيمالا تبذل جهودا كبيرة للتغلب على المواجهة التي مزقت ، لسنوات مجتمعنا ونكبت بالآلاف الاسر الغواتيمالية .

لقد استغل آخرون مشاكل تطورنا السياسي والاقتصادي فزرعوا عداواتهم على ترابنا . لذلك ، ولاكثر من ثلاثين عاما ، تورط بلدنا في مجابهة أجنبية غريبة لم تترك خلفها إلا المعاناة ، ولم تؤد إلا الى إهمال مشاكل مجتمعنا المركزية .

إن غواتيمالا ، بصفتها بلدا صغيرا ، عانت من تقلبات نظام دولي قائم على المواجهة الايديولوجية . وكما كان الحال على المستوى العالمي ، فإن مواردنا الاقتصادية ، اللازمة لإعطاء دفعة لعملية رفاهية شعبنا الاجتماعية - الاقتصادية وجهت الى تمويل مواجهة عقيمة ضارية . لقد حُوّل اهتمام مختلف قطاعات مجتمعنا عن المسائل الاصلية المتعلقة بالتنمية ، وأربك بجدل أيديولوجي كانت نتيجته العنف والركود . وكانت مشاكل الجوع ، والتعليم ، والرفاه الاجتماعي ، والصحة ، والفقر من بين المشاكل التي لم تعالج ولم تحسم طوال هذه العقود التي خسرناها بلا رجعة .

لقد وجدت منطقة أمريكا الوسطى نفسها في حالة مشابهة - الى حد أنها أصبحت مركز الاهتمام الدولي بسبب الاشتباكات الداخلية المسلحة والتوترات العسكرية . ومع هذا ، كنا قادرين - كمنطقة - على أن نمسك بأيدينا بزمام مصيرنا التاريخي ، ونجحنا ، من خلال تضيق نهج وضعناه بأنفسنا - وفي كثير من الأحيان في وجه شكوك شعبنا - اعتقد أننا غير قادرين على حل مشاكلنا إلا على أساس صيغ خارجية - في التغلب على دائرة العنف الحلزونية ، وبدأنا في الوقت نفسه بعملية لإضفاء الطابع الديمقراطي وإحلال السلام نجني ثمارها الآن ، وهي تحوّل أمتنا مع الأمل في مستقبل أفضل لشعبنا .

إننا نحن الغواتيماليين ، باعتبارنا مواطنين من أمريكا الوسطى ، ندرك أن تحدي مستقبلنا هو بالكامل في أيدينا . وإن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي ، التي بدأت منذ سنوات ، هي بداية عملية أوسع نطاقا - عملية ترمي الى تحويل هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإلى كفالة رفاهية جميع الغواتيماليين . إن الجهد الذي يحتاج إليه لتوليد عملية تحسين شامل في مستويات معيشة شعبنا يتطلب إعادة توجيه الأموال المستخدمة في المواجهة المسلحة الى الاستثمار الاجتماعي .

لقد وضع الرئيس سّرانو إلياس لانزو ، عند بداية حكمه في عام ١٩٩١ ، خطة سلام للأمة كلها ، وعيا منه لتحقيق أن التقدم صوب إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف أسمى . وبموجب هذه الخطة ، يُنظر الى السلام باعتباره مصدر الظروف الأساسية التي ستتيح التنمية المتسقة للفرد في المجتمع ، والتعايش السلمي المتمم بالاحترام بين الشعب ، بدلا من أن يكون مجرد غياب للعنف أو إنهاء للمجابهة المسلحة الداخلية .

في هذا الإطار بدأت حكومة الجمهورية حوارا مع (يو آر إن جي) بغرض ضمان وضع حد للصراع الداخلي وإشراك المجموعات فيه حتى تتخلى في الإطار الدستوري لقوانين الدولة عن استخدام الأسلحة ، وتشارك في الحياة السياسية للبلد بطريقة بنّاءة لا بطريقة مدمرة .

ومن المؤسف أن مواقف غير بناءة من جانب ممثلي المتمردين أبطأت سير المحادثات الأولية . وهذه المواقف لا يمكن أن تفهم إلا بوصفها محاولة لأن تؤخر بصورة مصطنعة عملية السلم ومن ثم تحقيق فوائد خاصة لا تبررها الحقائق القائمة . فقد أعربت الحكومة عن حسن نيتها بقبول اتفاق حقوق الانسان المقترح من قبل الوسيط الذي يترأس لجنة المصالحة الوطنية في غواتيمالا . إلا أن المتمردين لم يقبلوا هذا الاقتراح .

وتستنكر حكومة غواتيمالا وترفض هذا النهج المعوق الذي يؤدي الى إطالة لا لزوم لها لمعاناة شعب غواتيمالا والذي يجد إمكانيات عمل الحكومة لمعالجة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشعب الذي انتخبها . إننا نناشد المجتمع الدولي أن يدين هذه الممارسات المعوقة ويدعم استمرار المفاوضات ، ونناشد المتمردين أن يتخذوا موقفا ايجابيا وواقعيا .

وتثق حكومة الجمهورية بأنه في الاجتماعات المقبلة التي سيتولى الإعداد لها الوسيط ويشارك فيها الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ستذلل هذه العقبات وستواصل المحادثات بغية التوصل قريبا الى السلم الكامل الذي يهفو إليه كل أبناء غواتيمالا .

إلا أن تحول المجتمع الفواتيمالي يتجاوز إنهاء المواجهة المسلحة في الداخل . ولهذا السبب ، طرحت حكومتي مبادرات هامة ترمي الى القيام بتغيير جوهري لبعض هياكل مجتمعنا . ومن أهم هذه الجهود القرار القاضي بإرساء أساس متين للدولة يقوم على حكم القانون ويضمن إقامة العدالة لكل المواطنين دون تمييز .

إن ما تهدف إليها حكومة الرئيس سيرانو إلياس أصاها هي إقامة دولة جديدة ومنشطة تخضع لحكم القانون وتكفل على نحو كامل حقوق الانسان . وفي هذا السياق ، أحرزت انجازات هامة ، ولعل أهمها استعادة ثقة الفرد بالمؤسسات الديمقراطية من خلال النضال من أجل سيادة القانون .

وتدرك الحكومة أن هناك شوطا طويلا علينا أن نقطعه لكي نضمن حقوق الانسان على أكمل وجه ، بيد أننا نعتقد بوجود التسليم بالتقدم الكبير الذي أحرز في هذا الصدد في السنتين الماضيتين .

وفي الوقت ذاته ، تبذل جهود هامة من أجل تهيئة الظروف التي تسمح بعودة اللاجئين الذين غادروا الى بلدان أخرى هربا من العنف الذي عانت منه الجماعات السكانية في الماضي . ويساهم صندوق السلام الوطني (فوناباز) وصندوق الارض الوطني (فوناتيرا) ، اللذان أنشأتهما الحكومة الحالية ، الى جانب اللجنة الخاصة المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين ، في تهيئة ظروف مناسبة ليس لعودة اللاجئين فحسب بل أيضا لإعادة إدماج العائدين والمشردين إدماجا فعالا في المجتمع ، وفسح المجال لهم للقيام بأنشطة مفيدة تفضي الى تحقيق التنمية الاجتماعية والانسانية لتلك المجموعات . لقد سمحت لنفسي باستعراض انتباهكم لبعض الجوانب الهامة من سياسة بلدي الداخلية لكي تكون خلفية للنقاط التي أثيرها الآن حول الساحة الدولية وسياستنا الخارجية .

لقد تابعت غواتيمالا باهتمام عميق التطورات الهامة التي حدثت في العالم في السنوات الاخيرة . إننا بكل تأكيد نشهد تشكيل نظام دولي جديد يشب ليحل محل عالم فئائي القطب تسوده المواجهة . ينبغي لنا أن نستفيد من المناخ الدولي الجديد في السعي الى إيجاد حلول ملمية للنزاعات والمواجهات التي لا تزال قائمة ، ومن ثم السماح للحكومات المعنية بأن تستخدم في التنمية والسلم موارد كانت في السابق تمول هذه المواجهات .

وفي الوقت ذاته ، ينبغي استخدام أرباح السلم العالمي في الاستثمار من أجل الرفاه الاجتماعي للشعوب . ونزع السلاح النووي ، وهو هدف رئيسي في حد ذاته ، ينبغي أن يستخدم أيضا في توليد فائض لتمويل البرامج الهادفة الى حل أخطر المشاكل في العالم - الجوع والمرض والامية والفقر . ولا ينبغي أن يستند المناخ الجديد الذي

يتم بالشفقة بين الامم وبأنماط جديدة للأمن الجماعي الى زوال التهديدات العسكرية المباشرة فحسب بل أيضا الى بذل جهود حقيقية لحسم المشاكل المركزية التي تعانسي منها البشرية .

أمامنا الآن أكثر من أي وقت مضى فرصة تاريخية لإحراز تقدم كبير صوب إقامة نظام عالمي عادل بحق يقوم على التعاون لا السيطرة . بيد أننا ، لبلوغ هذه الغاية ، نحتاج الى التسليم بأوجه الخطأ في النظام الدولي ووضع قواعد جديدة تسمح بتعايش يقوم على الانسجام .

ومن الضروري أن نجري على الفور استعراضا وافيا ومتعمقا للعلاقات بين الدول المتقدمة النمو والنامية . هناك اختلالات كبيرة متؤدي ، في حالة استمرار الاتجاهات الحالية ، الى تعميق الفجوة بين هذه البلدان .

ومن الأجدر بالبلدان الصناعية والبلدان النامية أن تتفق معا على جدول أعمال للمسائل التي ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي الاهتمام على سبيل الأولوية وأن تناقش وتستكشف الآليات والطرق التي تسمح لنا بالتصدي على نحو أفضل لتحدي التنمية بجميع جوانبه . ويوفر لنا مؤتمر القمة العالمي للتنمية فرمة لمناقشة هذه المشاكل على أعلى المستويات .

لقد حظيت تعددية الاطراف بزخم متجدد ونشط في مهمة إقامة نظام دولي جديد .
وأهمية المحافل المتعددة الاطراف بوصفها مراكز لمناقشة السياسات العامة للنظام
الدولي ولتحليلها ولاعتمادها تشكل فرمة هامة لان تشارك الامم النامية بنشاط في عملية
وضع القواعد الجديدة للنظام الدولي .

والخبرة المكتسبة في تنظيم النهج التي تسمح لنا بصياغة المقترحات وبعرض
مصالحنا على الامم الصناعية ، في الوقت الذي كانت فيه المواجهة الايديولوجية تأخذ
الصدارة على مشاكل بلادنا الرئيسية ، ينبغي الاستفادة منها اليوم لكفالة أن يبرز
جدول الاعمال الدولي مصالحنا واحتياجاتنا إبرازا مناسباً .

بيد أن هذه المصالح والمنظورات لن تتجلى في المحافل الدولية إلا بقدر ما
نكافح من أجلها . وتحقيقاً لهذه الغاية يبقى التعاون بين الجنوب والجنوب أداة
سياسية ، وينبغي تعزيز الجهود لتحقيق التنسيق بين الامم النامية .

وترى غواتيمالا أن النظام الدولي المنبثق عن التحولات الجارية الآن ينبغي أن
يرتكز على الاحترام العميق لقواعد القانون الدولي ومبادئه . وإن إمكانية وجود
تعايش منسجم ومستقر بين أمم العالم تتوقف على الاحترام غير المشروط لسيادة الدول
واستقلالها ومساواتها أمام القانون . ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يرفض محاولة
أي دولة لمد تطبيق قوانينها الى خارج حدودها .

في إطار النظام الدولي البازغ الآن ، تبذل جهود مشجعة للتوصل الى تسوية
سلمية للصراع في الشرق الاوسط . وهذه الاعمال المشجعة تتناقض مع الاحداث المأساوية
الحاصلة في يوغوسلافيا السابقة والحالة المأساوية بالمثل السائدة في الصومال .
ويتعين على المجتمع الدولي أن يجدد جهوده لايجاد حلول سلمية تفاوضية وفقاً لميثاق
الامم المتحدة .

ينظر بلدي ببالغ الاهتمام الى التدابير التي اتخذها الامين العام لتكثيف
الامم المتحدة للوفاء بوظائفها على نحو أفضل ، ونحن نؤيد جميع الجهود التي تمكّن
هذه المنظمة من تحقيق أهداف الميثاق .

وأود على وجه الخصوص أن أؤكد على الدور النشط الذي تضطلع به المنظمة في مجال صيانة السلم في مختلف بقاع العالم في حسم الصراعات الناجمة قبل نهاية الحرب الباردة وفي حالات التوترات الجديدة الناشئة عن العمليات الجغرافية السياسية الناجمة عن هذا التطور التاريخي ، تضطلع قوات صيانة السلم التي تعمل تحت راية الأمم المتحدة بدور أصلي بتمهيد السبيل أمام الهدنة والحوار والتفاوض ، وتحول بذلك دون إطالة أمد المواجهات التي يمكن حلها على نحو مرضٍ بالوسائل السلمية .

إلا أننا ينبغي أن نعيد دراسة المعايير المستعملة في تمويل هذه القوات . فتكاليف هذه العمليات يمكن أن تكون باهظة على المنظمة ودولها الأعضاء على حد سواء ، ولا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة على غرار غواتيمالا . وفي هذا الصدد ، نرحب بتقرير الأمين العام "خطة للسلام" باعتباره اسهاماً في هذه الجهود .

ومن نفس المنطلق ، لا شك في ضرورة إصلاح الهياكل التي نشأت وعملت في إطار النظام القائم على المواجهة . إلا أن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقتصر على ترشييد البيروقراطية ، ولكن ينبغي أن يصبو إلى إيجاد نظام يكفل التمثيل المرضي لجميع أعضائها . وكجزء من هذه الجهود ، يتعين علينا أن نتناول دون إبطاء مسألة تكوين مجلس الأمن التابع للمنظمة . فهيكمل المجلس واجراءاته الحالية نتيجة لنظام سياسي خلفناه وراءنا ، ونحتاج إلى تنقيحها وتكييفها مع الواقع الحالي ، والحيولة دون خلق أنماط من الرعاية السياسية التي تتنافى مع مبادئ المشاركة المنصفة والمساواة القانونية فيما بين الدول .

وبدأت في الواقع مشكلة جديدة بالظهور في إطار هيكل المنظمة ، وما هي إلا تجسيد لمسألة عالمية : أن المكانة المتميزة التي تتمتع بها بعض الأمم تشجع الهياكل الاحتكارية في مختلف المحافل المتعددة الأطراف .

لن تكون الأمم المتحدة محفلاً يتسم بالكفاءة والفعالية إلا بقدر ما يرى كل عضو من أعضائها أن مصالحه ممثلة على نحو كاف في سياسات وبرامج مختلف إدارات المنظمة . ومواقف الرعاية السياسية والاقتصادية ليس من المحتمل أن تعزز المنظمة ، ولن تيسر إقامة أنماط دولية للتعاون .

ونرى أن لدينا فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها مثالا واضحا على هذه الحالة . ففي هذه المرحلة تحظى غواتيمالا بالخدمات الاستشارية بخبير استشاري من الأمم المتحدة ، حصل على ولاية واسعة النطاق من لجنة حقوق الإنسان لمساعدة بلدي في جهود الرامية الى تحقيق الأعمال التام لحقوق الانسان . وقد قبلت حكومتي هذه الولاية بروح الانفتاح والتعاون التي ما فتئت تبديها في تعاملها مع اللجنة .

بالإضافة الى ذلك يؤيد بلدي دون تحفظ هدف الأمم المتحدة الرامي الى النهوض بهذه الحقوق على الصعيد الدولي ، وسيواصل التعاون مع جميع أجهزتها في تلك المهمة .

ونشعر في الوقت نفسه بأنه يجب علينا أن نعبر عن قلقنا إزاء ما نراه تطبيقا لمعايير يبدو أنها انتقائية من جانب بعض أعضاء لجنة حقوق الإنسان في أداء عملها .

ومع ذلك ، لم تعط اللجنة الاهتمام الكافي أثناء المداولات التي أجرتها مؤخراً للظواهر المقلقة مثل الخوف من الأجانب وكرههم والعنصرية والتمييز ضد العمال المهاجرين والتمييز الإثني والديني ، التي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة في بعض الدول نتيجة للنظام الدولي المتغير .

ويبدو من أعمال لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية المعنية منع التمييز وحماية الاقليات أن عقبات التطبيق الكامل لحقوق الانسان لا توجد إلا في بعض البلدان النامية ، بغض النظر عن المشاكل الخطيرة التي توجد في دول أخرى . ويبدو في هذين المحفلين أن مصداقية الحكومات الديمقراطية المنتخبة بحرية أصبحت موضع شك ، مما يعطي صلاحية أكبر للحجج التي تقدمها المنظمات المشبوهة سياسياً التي تحبذ الحركات الطائفية الساعية الى تغيير المؤسسات الديمقراطية القانونية عن طريق استخدام القوة والتسبب في معاناة الشعوب .

ومن الملح والضروري أن تبدأ اللجنة التي تتناول المنظمات غير الحكومية في استعراض المنظمات غير الحكومية التي تتعاون في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تشارك بصفة خاصة في أعمال لجنة حقوق الانسان ، لكي تكفل أن تكون مشاركتها إيجابية لا تخدم مصالح طائفية سياسية قد تؤدي الى تشويه سمعتها .

وفي نفس الوقت ، يلزم استعراض اجراءات عمل هذين المحفلين لكي لا تتلقى الهيئات التي تشارك بصفة مراقب معاملة تفضيل على أعضاء المنظمة الذين لا يشاركون في عضوية اللجنة .

وستواصل حكومة غواتيمالا تعاونها مع الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان . وفي هذا الصدد نأمل أن تستمر في تلقي الخدمات الاستشارية التي تمكن الحكومة من الوفاء بالتزام الرئيس سيرانو الياس بتعزيز التمتع التام بحقوق الانسان في بلدنا . ومع ذلك ، أناشد المنظمات ذات الصلة أن تحذر من الاساءة الى روح الانفتاح والتعاون هذه من جانب مجموعات تسعى الى زعزعة الاستقرار في الدولة ، مما يؤدي الى حالة انتقائية جائرة من شأنها أن تجبر الحكومة في نهاية المطاف على استعراض موقفها بالنسبة لهذه المسائل وعلى تحليله وإعادة تشكيله .

والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانمان الذي سيعقد العام القادم يجب أن يتيح فرمة لدرامة الحالة الراهنة ولوضع سياسات المنظمة في المستقبل بالنسبة لمسألة ذات أهمية جوهرية في رفاهة الجنس البشري .

ونحن بمدد عملية تحليل واقتراح وإقامة نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والتعايش . والدور الجديد الذي يقع على عاتق الأمم المتحدة يتضمن الاضطلاع بمزيد من مهام التنسيق والمناقشة بين الدول . وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يسود مبدأ العالمية على الممالح الأخرى .

وفي هذا الصدد ، في وسع جمهورية الصين (تايوان) ، وهي من أكبر الاقتصادات في العالم ، الاسهام الكبير في التماس حلول للمشاكل التي ينبغي لدول العالم أن تواجهها . ومن شأن وجودها في الأمم المتحدة أن يدعم منظمتنا ويسمح بمعاملة أنسب لموضوعات ذات آثار عالمية ، مثل البيئة . ومن ثم ، تنادي غواتيمالا بالنظر في الحاجة الى مشاركة جمهورية الصين (تايوان) بصفتها عضوا في منظمتنا ، بالإضافة الى جمهورية الصين الشعبية . وعلاوة على ذلك ، نرى أن من شأن هذا الموقف أن يسهم إسهاما مناسبا في روح التعاون والتوفيق التي يجب أن يتسم بها النظام العالمي الجديد .

والاصلاح الهيكلي الذي تظلع به حكومة بلدي يتضمن استراتيجية للانفتاح الاقتصادي تستهدف ادخال اقتصادنا في تيار التجارة الدولية .

وبالإضافة الى الجهود الرامية الى التكامل في منطقة امريكا الوسطى ، ذلك التكامل الذي نؤيده باقتناع شديد والذي يهدف الى تشكيل مجتمع للدول في سرزخ امريكا الوسطى ، فإن غواتيمالا تتفاوض الآن أيضا حول مشاركتها في برامج متنوعة للتكامل الاقتصادي الاقليمي .

وتتفق هذه الاستراتيجية مع اقتناعنا بأن المزيد من المشاركة المفتوحة النشطة في السوق الدولية عنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لسكاننا . وقد وقمنا على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة اقتناعا منا بأن إزالة الحواجز التي تعترض طريق التجارة الدولية تتيح في ما أفضل لاقتصاداتنا .

ومع ذلك ، يقلقنا أن النظريات التحريرية التي نشأت في البلدان الصناعية تتغلب عليها مواقف حمائية واضحة في نفس الوقت الذي تصبح فيه منتجاتنا تنافسية في أسواق تلك البلدان . وتبرز قواعد وأنظمة كذريعة لمنع امتيراد السلع الاساسية والمنتجات المصنعة التي تعتمد عليها اقتصادات بلداننا الى حد كبير .

ولا يمكن لهذه المواقف أن توفر حافزا للشقة والتفاهم ، بل أنها تشير التساؤلات أيضا حول صدق المبادئ التي تعلن بصفة عامة ولا تمارس إلا جزئيا . ومع ذلك ، يجب ألا نعتبر من السذج . فنحن نعي أن كل بلد سيعزز مصالحه الخاصة بالقدر الذي تسمح به الدول الأخرى . إلا أننا نرى أنه يجب على الدول أن تتفاوض عن بعض مصالحها المحدودة المباشرة في سبيل مصالح أسمى وأطول أمدا . ولكن هذا التنازل يجب أن يكون عاما ومتبادلا ، وإلا أصبح الحوار مجرد ممارسة نظرية عقيمة .

ويهدف نشاط منظمنا والإسهام الذي تقدمه الدول الاعضاء في أعمالها الى تحسين نوعية الحياة وتشجيع التنمية العامة للكائنات البشرية . وهذا يحتم علينا أن نعزز آليات التعاون بين الدول .

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة على مشارف عهد جديد في العلاقات الدولية ، ملامحه الرئيسية لم تحدد بعد . وأعرب عن الأمل في أن نشبت ، نحن المشاركين في هذه الجمعية ، أننا على مستوى التحدي الذي يفرضه المستقبل - التعايش السلمي ورفاه البشرية جمعاء .

السيد سي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد الدورة

السابعة والاربعون للجمعية العامة في لحظة حرجة بوجه خاص تدعى فيها منظماتنا إلى إبداء تفكير إبداعي ومرونة في مواجهة التحديات الناشئة .

وفي ضوء جدول الاعمال الهام جدا المطروح علينا ، أسمحوا لي أن أهنئ السيد غانيف على انتخابه بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وأنا على ثقة بأن كفاءته المهنية وديناميته تجعلانه مؤهلا على نحو فريد لرئاسة الجمعية . وأود أن أؤكد دعم وفدي الكامل له في القيام بمهمته الصعبة بنجاح .

اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديري الخالص لسلفه السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، على الطريقة المثالية التي أدار بها مداوات الدورة السادسة والاربعين .

واسمحوا لي أن أعبر ، بالنيابة عن حكومة غامبيا وبالاصالة عن نفسي ، عن تهانئنا الصادقة للأمين العام الجديد السيد بطرس بطرس غالي ، الذي كان من دواعي شرفي وحظي أن عرفته منذ سنوات طويلة . وبوصفه عالما مشهورا ودبلوماسيا بارزا وشخصا يتحلّى بصفات رائعة ، فإن السيد بطرس بطرس غالي يتحلّى بصفات القيادة الرفيعة جدا التي تحتاجها منظماتنا في هذه المرحلة الحاسمة جدا من تاريخها . ونحن في افريقيا قد شرفنا حقا أن يكون أحد أبنائنا اللامعين في هذا المنصب البالغ الرفع والاهمية وأنا واثق - وأنا على ثقة بأنني في هذا أعبر عن مشاعر افريقيا وجميع الذين يعرفون السيد بطرس بطرس غالي - أنه سيكون على مستوى التوقعات العالية جدا التي نعلقها عليه جميعا . وإن سيرته الطويلة المتميزة في خدمة بلده تبرر هذه الثقة .

اغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه تحية خاصة لسلفه القدير ، السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أسهم خلال فترة منصبه اسهاما عظيما في تعزيز الأمم المتحدة مما جعلها تفضل بدور ريادي في تعزيز السلم والامن العالميين . إن جهوده الدؤوبة الرامية إلى توفير مناخ التفاهم لحل المشاكل في مختلف بقاع العالم جهود رائعة وجديرة بامتناننا العميق جدا . وأتمنى له تقاعدا سعيدا .

وغامبيا تنوه بسرور عظيم بقبول جمهوريات أذربيجان ، أوزبكستان ، البوسنة والهرسك ، بيلاروس ، تركمانستان ، جورجيا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، كرواتيا ، مولدوفا أعضاء جددا في الأمم المتحدة . وأود أن أرحب بها وأهنئها على حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة . وبمناسبة حصولها على مكانها في مجتمع الأمم ، يتعين على كل منا أن يقدم لها يد الصداقة والدعم التي تتسم بها هذه المنظمة العظيمة .

وبإيمان النظر في أنشطة منظماتنا خلال الأشهر الماضية ، نشعر بالتهجيع إزاء الأعمال والقرارات العديدة التي اتخذت تأييدا للسلم والتقدم العالميين وبقيناً لاتزال هناك مشاكل ، وفي بعض الحالات ازدادت المشاكل كثافة وتعقدا . بيد أن التزام منظماتنا الكامل بحلها مازال قويا أكثر من أي وقت مضى .

وقد وجه اهتمام أيضا إلى مشاكل أخرى تقلق البشرية ، أقل مدعاة للصراع وإن كانت ليست أقل أهمية . وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى مؤتمر قمة الأرض التاريخي ، الذي انعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من هذا العام . إن هذا الاجتماع ، الذي التقى فيه الرؤساء من جميع أنحاء العالم ، يعتبر الخطوة الرئيسية الأولى التي اتخذتها البشرية للتفكير مليا في استراتيجيات ولرسمها من أجل بقاء الكائنات بجميع أنواعها على الكرة الأرضية . وهو يعتبر بداية موقف أكثر مسؤولية تجاه الأرض ومواردها . وإعلان ريو ، وبرامج جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية تغير المناخ والتنوع البيولوجي تتحد جميعا لوضع الأساس للتنمية المستدامة .

ونحن نؤيد تأييدا كاملا توصيات المؤتمر ونأمل أن تلقى مختلف برامج جدول أعمال القرن ٢١ التأييد والتمويل الكافيين لضمان تنفيذها الناجح . وتولي بلداننا أهمية خاصة للتوصية بإنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية للتفاوض حول اتفاقية بشأن الجفاف والتصحر . ونحن نحث الجمعية بقوة على أن تتخذ التدابير اللازمة للسماح للجنة بالبداية في عملها في أقرب وقت ممكن .

شهد هذا القرن حربين عالميتين جلبتا على البشرية شقاء ومعاناة يعجز عنهما الوصف ، وإن إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة كان تعبيرا عن عزم الآباء المؤسسين على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ونحن نعرف جميعا ما حدث بعد ذلك . إن الحرب الباردة ، باستنزافها طاقة الأمم المتحدة وعواقب ما ولدته من صراعات مدمرة ، أوضحت إلى أي مدى تحولت أحلامنا وآمالنا إلى كابوس . واليوم ، منحت البشرية الفرصة مرة أخرى لتنمية وتوطيد السلم والاستقرار في العالم . والتفاهم الحالي في المسرح الدولي والموقف الايجابي لجميع الأمم تجاه الأمم المتحدة يتيحان فرصة قيمة لأن تقوم منظماتنا بدور أكثر فعالية في سعيها من أجل إرساء السلم والاستقرار في العالم . إذ دون السلم والاستقرار لا يمكن للتنمية البشرية أن تتقدم على نحو مرض . ونحن نشعر بالتشجيع الكبير إزاء الدور الهام الذي بدأت الأمم المتحدة تضطلع به مؤخرا ، ونود أن نفتح هذه الفرصة لكي نهنئ الأمين العام على عقده اجتماع القمة لمجلس الأمن الذي سعى ، في جملة أمور ، إلى النهوض بزيادة التفاهم والتعاون في العالم . ونؤيد بالكامل النهج الجديد إزاء حسم الصراعات وهو النهج الذي يطلق عليه الدبلوماسية الوقائية .

إن السلم والأمن في العالم سيظلان بعيدي المنال إذا بقيت لدينا بؤر للصراع المسلح تنطوي على المجازفة بالتحول إلى صراعات اقليمية تهدد السلم والأمن العالميين . إن الحالة في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة ومناطق اضطراب أخرى في أنحاء العالم تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن العالميين . ونحن بحاجة إلى الموارد الجماعية وتصميم الأمم المتحدة وجميع دولها الاعضاء من أجل حل هذه الصراعات .

إن الوضع في البوسنة والهرمك قد تدهور تدهوراً خطيراً للغاية . فعمليات الاعدام دون محاكمة التي تمارس ضد السكان المدنيين من غير الصرب ، واحتجاز الآلاف من السكان في معسكرات الاعتقال ، دليل واضح على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتنضم غامبيا إلى الدول الأخرى في ادانتها ادانة شديدة لمرتكبي هذه الاعمال . كما اننا ندين بعبارة قاطعة لا لبس فيها مفهوم "التطهير العرقي" ، الذي في كل جانب من جوانبه يعيد إلى اذهاننا الممارسات النازية . ومن غير المقبول إطلاقاً في هذا الوقت وفي هذا العصر تعذيب أو قتل أو نفي الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال بسبب معتقداتهم الدينية . وسنשמع جميعاً بالذنب لو وقفنا مكتوفي الأيدي ونحن نرى هذه الفظائع ترتكب دون انزال العقاب بمرتكبيها .

اننا نقدر تماما ونحیی الجهود الجسورة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية في سعيهما من أجل تحقيق السلم في يوغوسلافيا السابقة . اننا نحی شجاعة كل أولئك الذين يشاركون في بعثات الاغاثة الانسانية ، ولا سيما الجنود الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل ضمان وصول الاغذية ومواد الاغاثة الأخرى إلى البوسنة والهرمك . ونعتقد اعتقاداً قوياً أنه مالم يُعالج السبب الجوهري للصراع ، فإن المأساة ستبقى مستمرة . لابد من وقف العدوان الصربي ضد المسلمين في البوسنة والهرمك .

ونحن نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوة الأمم المتحدة لأن تتصرف بكل حزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن يوغوسلافيا تنفيذاً فعلاً ، وخصوصاً القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) . إن مقرر الجمعية العامة القاضي بحرمان صربيا والجبل الأسود من المقعد المخصص ليوغوسلافيا السابقة ، كما ورد في القرار ١/٤٧ المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . انما يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح . ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تتردد في استخدام القوة من أجل وقف العدوان الصربي ، وذلك تمشياً مع أحكام المادة ٤٢ في ميثاق الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، فان اقامة مر جوي لحماية امدادات الاغذية والمدنيين الأبرياء من القصف الجوي سيوفر فترة هدوء مفيدة في وضع يدعو إلى اليأس .

إن غامبيا تشاطر المجتمع الدولي قلقه حيال الافتقار إلى تقدم في إيجاد حل دائم للصراع في الصومال . فأبعاد المأساة الانسانية مازالت تمثل تذكرة بأهوال الحرب وجنونها . ونحن نؤيد كل التأييد التنفيذ العاجل والفعال لقرار مجلس الامن ٧٦٧ (١٩٩٢) الذي يدعو إلى وقف الاعمال العدائية ، وإلى الوفاق الوطني والوحدة في الصومال ، وفتح ابواب البلد أمام المساعدة الانسانية .

إن وفد بلادي يشني على الجهود الحميدة التي تبذلها الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ووكالات الاغاثة من أجل توفير المساعدة التي يقدمونها للسكان الذين يموتون جوعاً في الصومال . ونود أن نناشد كل أولئك الذين يمارسون بعض التأثير على مختلف الفصائل المتحاربة أن يستخدموا نفوذهم الآن دعماً لقرار مجلس الامن ٧٦٧ (١٩٩٢) فبدون تحقيق السلم يمكن أن تستمر المساعدة الانسانية ولكن المأساة الانسانية مستمرة أيضاً .

فيما يتعلق بمسألة ليبيريا ، تواصل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا معالجة مشكلة التنفيذ الفعال لاتفاق ياموسوكرو الرابع ، وذلك من أجل تحقيق ملم دائم في ليبيريا ، ووضع حد لنمو القوى التي تززع الاستقرار في المنطقة دون الاقليمية . ولا نزال نناشد الاطراف المعنية ، ولا سيما قيادة الجبهة القومية الوطنية لليبيريا ، أن تتقيد بأحكام اتفاق ياموسوكرو الرابع كما تبلور في جنيف في نيسان/ابريل من هذا العام . اننا نتوجه بنداء قوي إلى الامم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بغية تحقيق السلم والاستقرار في ليبيريا .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فإن ما يبعث على خيبة الامل أن نلاحظ أن النشوة والتفاؤل اللذين قوبل بهما اطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء لم يتبلورا في قيام مجتمع حرّ وديمقراطي ولا عنصري في جنوب افريقيا . إن تعليق المحادثات في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا واستمرار أعمال العنف وإعمال القتل التي لا معنى لها ، كما تجلت في بلدة بويباتونغ في حزيران/يونيه وفي سيسكي في

أيلول/سبتمبر ، يشير ان الشكوك حول التزام حكومة جنوب افريقيا . ونود ان نعلن مجدداً ان حكومة جنوب افريقيا تتحمل مسؤولية رئيسية عن هذه الاعمال المخلة بالقانون . ويتعين عليها اظهار مسؤولية أكبر في ضمان أمن جميع مكان جنوب افريقيا . لقد حان الوقت لطى هذه الصفحة المأساوية وفتح الباب أمام مناقشات من شأنها ان تؤدي إلى تحقيق السلم والاستقرار والتقدم في جنوب افريقيا . اننا نناشد كل الاطراف ان تمد يد المساعدة في هذه العملية .

اننا نتابع باهتمام شديد التطورات في عملية السلام في الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد قبل عام تقريبا . ونأمل أملاً وطيداً ان تستفيد جميع الاطراف من الفرمة التي هيأتها هذه العملية ، وذلك لضمان ان تتمتع المنطقة التي حرمت من السلام طويلا ، بسلم دائم وشامل في نهاية المطاف ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) .

لم يصبح العالم حتى الان ذلك الموئل للسلم والاستقرار الذي نعمل من أجله جاهدين . فالصراعات في كمبوديا وأفغانستان ، وفي بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق التي نالت استقلالها مؤخراً ، إنما تعكس لحظات التحول العسيرة . ونحن على ثقة بأنه ، بفضل الدعم الكامل للمجتمع الدولي ، سيتم تذليل هذه الصعاب .

شمة خطر آخر يحيق بالاستقرار العالمي ألا وهو الفقر والافتقار إلى التنمية الاقتصادية . فما زالت البلدان النامية تنوء تحت وطأة الدين الساقط وتدني أسعار السلع الأساسية ، واقتصادات متباطئة إن لم تكن راكدة . ولا توجد حالة أهد قتوماً وياً من الحالة في افريقيا ، حيث يمل مجمل الدين إلى ما يقرب من ٢٧٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، أي ما يعادل تقريباً ٩٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للقارة . وتقتضي اعباء خدمة الديون بتسديد حوالي ٢٥ بليون دولار سنوياً ، وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من عائدات التمدير في القارة . وقد أدى العجز عن تسديد المدفوعات وقت استحقاقها إلى زيادة مدفوعات الفائدة ، بمعدل سنوي يربو على بليون دولار امريكي .

واعتقد أن هذه الأرقام هي الدليل البليغ على المحنة التي تعصف بأفريقيا اليوم . ويجب ألا تظل بقية العالم لا مبالية إزاء هذه المحنة . إن اعتماد البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ، في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ساعد في تخطيط الضوء مرة أخرى على المحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا . إلا أننا بحاجة إلى تجاوز مرحلة الكلام . وفي هذا الصدد أود أن أردد مقترحات الأمين العام الداعية إلى إلغاء جميع الديون الرسمية الخنائية ، وإلغاء الديون شبه الرسمية الأخرى مثل ائتمانات التصدير ، والتخفيض الكبير في الديون المحتملة للمؤسسات المالية متعددة الأطراف ، والتي تعد الآن مسؤولة عن ٤٠ في المائة من خدمة ديون أفريقيا جنوب الصحراء .

ومما يدعو للأسف أن هذه المقترحات ، التي تعتبر أكثر مراعاة لظروف أفريقيا من شروط ترينيداد لم تلق حتى الآن القبول الإيجابي واسع النطاق من شركاء أفريقيا في التنمية . وأفريقيا ، شأنها شأن المناطق النامية الأخرى ، تحتاج إلى تدفق كبير في رأس المال والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق الدولية ، هذا إذا أريد للشراكة العالمية أن يكون لها أي معنى بالنسبة لنا .

وتتحمل غامبيا مع بقية أفريقيا نفس هذه الابعاء المالية الثقيلة ، على الرغم من جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي . وفي الواقع ، نجحت غامبيا في تطبيق برنامج للانتعاش الاقتصادي ، وبدأت منذ عام ١٩٩١ بتنفيذ برنامج للتنمية المستدامة . ويقتضي التوجه الرئيسي لسياسة برنامج التنمية المستدامة السعي إلى تحقيق التكيف المستمر مع النمو ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في بيئة موقية متحررة . وسيسمح هذا بتعبئة موارد القطاع الخاص لتوفير الاستثمار الذي من شأنه أن يولد النمو والتوسع الاقتصاديين المستدامين . ونحن نأمل في أن نتمكن ، عن طريق توسيع القدرة الانتاجية للاقتصاد ، من دعم تحسن كبير في المستويات المعيشية لمواطني غامبيا .

إن تحقيق النمو الاقتصادي يقتضي وجود بيئة خارجية مؤاتية . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود بيئة اقتصادية ومالية دولية مؤاتية سيساعد في حل أزمة الديون الدولية ، واستعادة تدفقات رؤوس الاموال بمستويات كافية ، واقامة نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحا ، مما يؤدي في النهاية إلى توسع اقتصادي مستمر وتشجيع الانفاق على التنمية البشرية من جانب القطاعين الخاص والعام . ونحن نعرب عن تقديرنا الكامل للمساعدة القيمة التي تقدمها الامم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الصديقة . غير أن هناك حاجة إلى تلقي مساعدة مستمرة من الخارج لدعم جهودنا الانمائية . وفي هذا الصدد ، يحدونا وطيد الأمل في أن يكون مؤتمر البلدان المتبرعة لغامبيا ، الذي سيعقد في جنيف في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، مؤتمرا ناجحا مثل المؤتمرات السابقة .

اننا نشهد اليوم ولادة نظام عالمي جديد يركز على مبادئ احترام حقوق الانسان ، والتعددية السياسية ، وتقرير المصير . إن هذا النظام العالمي الجديد ، الذي لاتزال أبعاده تتكشف ، يؤذن بنهاية الحرب الباردة وبداية الدور المعزز للأمم المتحدة .

وفي أفريقيا ، فان الرغبة في تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والتحرر فسي
المواقف والنظم والعقائد السياسية تسير جنباً إلى جنب مع المشاكل الاقتصادية . وفي
وجه هذه الثورة السياسية الاجتماعية الجديدة ، حافظت غامبيا بثبات على ممارسة حكم
القانون ، والتقييد بالديمقراطية البرلمانية ، كما يتجلى في الانتخابات الحرة
والنزيفة التي تجريها بنجاح وبشكل دوري منذ نيلها استقلالها في عام ١٩٦٥ .
وبفضل القيادة الرشيدة والغذة للحاج سير داودا كيرابا جاوارا ، تواصل
غامبيا الدعوة إلى النهوض بممارسات حقوق الانسان والتقييد بها في جميع أنحاء
العالم . وبالتالي ترحب غامبيا بعقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في عام
١٩٩٣ . إن هذا المؤتمر لن يوفر لجميع الشعوب والامم والمؤسسات المحبة للسلام الفرصة
للتعبير عن حرصها على قضايا حقوق الانسان فحسب ، بل سيكون وسيلة لإجراء تقييم
موضوعي لسجلات وممارسات حقوق الانسان في العالم ، وفرصة لنا لنجدد التزامنا بتحقيق
مستويات أفضل لممارسات حقوق الانسان في جميع أرجاء العالم .
واعترافاً بالانطباق العالمي لحقوق الانسان والديمقراطية ، يسر وفد بلادي ان
يلاحظ تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٥ ، الذي يعلن سنة ١٩٩٣ السنة الدولية
للسكان الاصليين في العالم . إن هذا الاعلان سيزيد من تعزيز التعاون الدولي في
التماس الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات الاصلية في مجالات حقوق الانسان والبيئة
والتنمية والتعليم والصحة . ونحن نعتبره خطوة أولى نحو حشد قدر أكبر من الدعم
والمساعدة الدوليين لتمكين السكان الاصليين ومجتمعاتهم من تحقيق التنمية الذاتية .
إن الامم المتحدة تتبوا مركزاً مناسباً للغاية لتركيز الاهتمام على المسائل
الرئيسية التي تشغل بال الجنس البشري . وان ما يستحوز على اهتمامنا بشكل خاص
اليوم هو رفاه الاطفال ، وهي مسألة اعطاها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل موضع
الصدارة . وتتعهد غامبيا بمواصلة وضع الخطط والبرامج والقوانين التي تضمن حقوق
ومصالح الاطفال والنساء ، الذين يمثلون ، بالفعل ، أهم قطاعات سكاننا وأكثرها
انتاجاً .

وتؤيد حكومة غامبيا تأييدا كاملا عقد المؤتمر الدولي القادم المعني بتقديم المساعدة لاطفال افريقيا ، والمقرر عقده في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وإنما نحث المجتمع الدولي بقوة على دعم هذا المؤتمر . إن تعبئة الدعم الافريقي والدولي من أجل تحقيق الاهداف العالمية الخاصة بالاطفال في فترة التسعينات من بين أكبر التحديات التي نواجهها كمجتمع عالمي . ويمكننا سوياً ان نجعل المؤتمر خطوة هامة في العملية الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي .

ومن بين المسائل الرئيسية التي تحظى باهتمام عالمي اليوم مسألة مرض الإيدز والاصابة بفيروس نقص المناعة البشري ، اللذين تحولوا في السنوات القليلة الماضية إلى وباء عالمي لم يتسن التوصل بعد إلى علاج ناجح له . وتشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية هذا القرن من المتوقع أن يكون قد أصيب ٤٠ مليون شخص بهذا الفيروس وان يصبح أكثر من ١٠ ملايين من الاطفال ايتاما . وهذه حقا نبوءة مشؤومة . وهذا الوضع يقتضي بالتالي بذل جهود أكبر وأكثر استمرارا في مكافحة وباء الإيدز . وهو يقتضي تحمّل مسؤولية عالمية جماعية تقوم على أساس تبادل المعرفة والمشاركة ومساعدة كل منا للآخر .

ويدرك وفد بلادي أن الامم المتحدة سيطلب منها بشكل متزايد الاضطلاع بمسؤوليات أكبر كثيرا في عالم سريع التغير . واذا أردنا لها أن تنجح في التصدي لتعقيدات العصر المتزايدة ، فلا بد من جعلها مهيأة بشكل كاف للرد على التحديات الناشئة . لقد تابعت غامبيا باهتمام شديد مداوات الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ ، والجهود الرامية إلى اعادة تشكيل المجلس . والواقع ان هذه الجهود هي جزء من عملية أكبر وأوسع لاعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة التي شرع بها الامين العام .

وغامبيا ترحب بإنشاء ادارة الشؤون الانسانية تحت القيادة الدينامية للسيد يان إلياسون ، بوصفه وكيل الامين العام ومنسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ . إن

إنشاء هذه الإدارة لم يأت في أوانه فحسب بل له أيضا أهمية حاسمة ، وذلك في ضوء دورها في تقديم الاغاثة والسلوى لملايين السكان المحتاجين في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في المناطق التي تعاني من الصراعات المسلحة ، والفقر ، والضغط السكانية وتدهور حالة البيئة ، وانتهاكات حقوق الانسان ، وذلك تمشيا مع أحكام وروح قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ .

ومما يثلج الصدر أيضا أن نلاحظ أن بعض توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة والمسائل المتصلة بالمرفق البيئي العالمي قد درستها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقرها . كما نرحب أيضا باضافة مناقشة القطاع الرفيع المستوى إلى الدورة العامة للمجلس وما صاحبها من حوار بين المشاركين .

إننا في افريقيا لا نزال نؤيد قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ الذي يدعو إلى إجراء اصلاحات هيكلية وادارية ومالية في الامم المتحدة ، وبصفة خاصة ، تعزيز عملية وضع السياسات على مستوى الجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الاخرى المتصلة بهما . وبينما نستهل الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، مازلنا نتذكر تماما بعض التوصيات الهامة ذات الصلة التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العالم ، وتتطلب اهتماما عاجلاً .

إننا نقف عند منعطف مشير في التاريخ . فالتغيرات الايجابية التي شهدناها في الاتجاهات السياسية والاقتصادية العالمية هي دليل واضح على رغبة الجنس البشري في ايجاد عالم تقدمي ومستقبل أفضل . بيد أن أهداف السلم العالمي والامن العالمي والتقدم العالمي ستبقى بعيدة المنال إذا ظل الفقر وانتهاكات حقوق الانسان والتفاوت الاقتصادي ، التي هي مصدر الكثير من الصراعات سمة لعالمنا . والامم المتحدة لها دور خاص تضطلع به في مكافحة هذه الشرور . إن غامبيا ستظل ملتزمة التزاما كاملاً بأن تشارك مع جميع الامم في دعم الامم المتحدة في سعيها لتحقيق عالم أكثر معاداة واستقراراً ورخاء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا إلى المتكلم الاخير في

المناقشة العامة في هذه الجلسة .

طلب أحد الممثلين أن يمارس حقه في الرد . وأود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها .
أعطي الكلمة الآن لممثل العراق .

السيد مالك ، (العراق) : اعتذر لكم وللسادة المندوبين عن طلبتي

الكلمة في هذا الوقت المتأخر .

إن ما ورد بخطاب وزير خارجية السعودية بشأن العراق لا يمكن إلا أن يوصف بأنه ادعاءات باطلة وتحريف للحقائق والوقائع ، كان الوزير يقصد منها التمويه على دور نظامه في التمهيد للعدوان على العراق . كما أن وفد العراق لم يستغرب أبداً أن يستهين الوزير بمسألة السيادة ، بعد أن تخلى نظامه عن سيادته لتلك الدول ، لشن ذلك العدوان الفاقم . ولا يزال ذلك النظام يسمح للطائرات الأمريكية والاطلسية بالانطلاق من مطاراته في انتهاكها لسيادة العراق .

إن العراقيين لن يتخلوا عن سيادتهم واستقلالهم ووحدة أراضيهم كما فعل الآخرون . فكرامة العراقيين أعلى وأكبر من أن يدنسها أجنبي حاقد ، وسيشهد التاريخ على ذلك .

ولبيان الحقيقة أقول إن العراق قبل بقرارات مجلس الأمن وأوفي بالحمة الكبرى من التزاماته إزاءها . وكل المراقبين المنصفين يعرفون ذلك ، وسيستمر هذا النهج . لقد آن الأوان لأن يفي مجلس الأمن بالتزاماته إزاء العراق وشعبه ، وبموجب أحكام نفس تلك القرارات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل المملكة

العربية السعودية .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : إن ما ذكره وزير

خارجية بلادي مساء هذه الليلة لا يتعدى كونه واقعاً يشهد به المجتمع الدولي بأمره . وانني أود ، اذا سمحتم لي ، أن أقرأ مقتطفا مما جاء في هذا الخطاب بشأن العراق .

لقد بدأ وزير الخارجية ذاكرة بأن الأمم المتحدة قد أثبتت قدرتها على القيام بالدور الذي قامت به في منطقة الخليج بشكل واضح ، عندما تمت بكل صلابة لعدوان العراق على جاره الكويت . أين هو الادعاء في هذا ؟ ثم استمر يقول إن صورة هذه الوقفة المشرفة لا تزال ماثلة أمامنا ، وحية في أذهاننا ، ويجب علينا أن نعبر عن تقديرنا واكبارنا لهذا الدور . أين هو الادعاء هنا ؟ ثم ذكر عودة النظام العراقي مؤخراً إلى أسلوب التهديد والادعاءات الباطلة حول الكويت ، متذكراً لالتزاماته بالمواثيق والقرارات الدولية . هل هذا ادعاء أيضاً ؟

لقد رفض العراق إعادة أكثر من ألفي أسير كويتي وغيرهم من دول أخرى . لقد رفض العراق بيع كمية البترول التي سمح بها مجلس الأمن لكي يمكن إنقاذ الشعب العراقي من المجاعة . كل ذلك حتى لا يدفع بعض التعويضات للدول التي تضررت من احتلال العراق للكويت . ثم هناك حرب الإبادة بالفغازات العامة وغيرها ضد الشعب العراقي في الشمال ، وتكرار ذلك في جنوب العراق . ثم هناك عدم التعاون مع الأمم المتحدة في كشف أماكن الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار ، مما اضطر مجلس الأمن إلى الانعقاد عدة مرات وتوجيه الانذارات للنظام العراقي لكي يسمح بذلك . ثم هناك إعادة الادعاءات التي كانت سببها في جلب الدمار للمنطقة بصورة عامة وللـعراق بصورة خاصة ، وهي أن الكويت تمثل المحافظة التاسعة عشرة من العراق . إن هذه التصرفات تثبت للعالم أجمع إن ما يقوم به النظام العراقي في المنطقة يتنافى مع كافة المواثيق الدولية والاعراف الدبلوماسية خصوصاً وأن العالم يقف الآن على اعتاب عصر جديد ينبذ استخدام القوة أو التهديد بها ، ويشدد على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الخلافات الدولية .

إن ما قامت به دول المنطقة من الدفاع عن نفسها هو حق مشروع ينادي به ميشاق هذه المنظمة التي نحن الآن تحت مظلتها ، وعلى النظام العراقي أن يعي ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥